المعهد العالي للقضاء
ⵓⵔⵉⵣⵉⵔ ⵏⵓⵙⵙⵏⵏⵓ ⵏ ⵜⵓⴹⴻⵔⵔⵉⵜ
Institut Supérieur de la Magistrature

ABA Rule of Law Initiative

منهاج لتكوين
القضاة في مجال اخلاقيات المهنة

من اعداد الجمعية الامريكية للمحامين والقضاة
(ABA ROLI)
في اطار برنامج التعاون مع المعهد العالي للقضاء

تم تنفيذ هذا البرنامج بدعم من وزارة الخارجية الامريكية - مكتب INL

شكر خاص

تم انجاز هذا الدليل في إطار تفعيل برنامج « بلورة منهج تدريبي في مجال أخلاقيات المهنة » لفائدة الملحقين القضائيين والقضاة الممارسين، الذي تنفذه الجمعية الأمريكية للمحامين والقضاة (ABA ROLI) بشراكة مع المعهد العالي للقضاء (ISM).

وفي هذا الصدد، نتوجه الى المدير العام للمعهد وكل الأطر التابعة له بأسمى عبارات الشكر والامتنان على دعمهم اللامشروط للمشروع وانخراطهم الفعال والمنتج خلال كل مراحل انجاز هذا البرنامج.

كما تشكر الجمعية الأمريكية كل من القاضيتين الكنديتين، الأستاذة Mary Moreau والأستاذة Adele Kent، على تطوعهم ومهنيتهم في اعداد هذا الدليل.

وللإشارة، تم انجاز هذا المشروع بدعم من وزارة الخارجية الأمريكية مكتب تنفيذ الأحكام (State Dept - INL Bureau).

الفهرس

مقدمة 4
مصادر 4
كيفية استخدام هذا البرنامج 5
كيفية استخدام هذا الدليل 6
الوحدة رقم 1 [ساعتان]..... 7
الوحدة رقم 2 [3 ساعات]..... 8
الوحدة رقم 3 [3 ساعات]..... 10
الوحدة رقم 4 [3 ساعات]..... 12
الوحدة رقم 5 [4 ساعات]..... 13
الوحدة رقم 6 [3 ساعات]..... 16
الوحدة رقم 7 [ساعتان]..... 18
الملحق أ.1..... 20
الملحق أ .2..... 24
الملحق ب.1..... 26
الملحق ب.2..... 27
الملحق ب.3..... 30
الملحق ت.1..... 37
الملحق ت.2..... 38
الملحق ث.1..... 46
الملحق ث.2..... 48
الملحق ذ.1..... 54
الملحق ذ.2..... 55
الملحق ذ.3..... 58
الملحق ج.1..... 71
الملحق ج.2..... 73
الملحق ح.1..... 74
الملحق ح.2..... 77

مقدمة

إن تدريس الأخلاقيات في أية مهنة من المهن هو في حد ذاته فن، إذ لا يمكن لمناقشة القضايا الأخلاقية أن تعطي دائما إجابة دقيقة كما لا يمكن أن تكون الإجابة دوما هي نفسها في كل مرة يطرح فيها السؤال، نظرا لكون الحقائق تتغير؛ سواء تعلق الأمر بحقائق ترتبط بمعضلة أخلاقية معينة أو بالسياق الذي جاءت فيه هذه الحقائق.

وتدريس الأخلاقيات القضائية لا يختلف عن غيره من المهن، وإنما يتطلب الحصول على إجابات دقيقة صحيحة كانت أو خاطئة عن كل سؤال أخلاقي يطرح، وهذا غير ممكن ببساطة للأسباب المذكورة أعلاه. فما يمكن تحقيقه من خلال تدريس هذه المادة هو استيعاب الدور القضائي والمبادئ العالمية للسلوك القضائي وكذلك فهم الإطار الذي يمكن من خلاله للقاضي أن يواجه معضلة أخلاقية ما بحيث يصبح بإمكانه آنذاك أن يختار الطريقة المثلى لمعالجتها.

ويهدف برنامج الأخلاقيات القضائية عموما إلى ما يلي:

تعريف الطلبة بمبادئ السلوك القضائي التي تعتبر |أساسية في تأدية الدور القضائي على النحو المتوخى وفقا للمعايير الدولية و الوطنية.

1. تعزيز الفهم و الإدراك حول دور القاضي المستقل والمحايد ومدى مسؤوليته في تطبيق و إنفاذ القانون.

2. إطلاع الطلبة على الإطار التحليلي للعمل من خلال المشاكل الأخلاقية.

3. التمرن على استخدام الإطار التحليلي.

4. استخدام المشاكل الأخلاقية من أجل تشخيص معمق لمعنى مبادئ السلوك القضائي.

مصادر

لقد تم استخدام مبادئ Bangalore للسلوك القضائي من أجل وضع إطار لهذا البرنامج، وتجدر الإشارة إلى أن التعليقات على هذه المبادئ تعد مرجعا مفيدا من أجل معالجة القضايا الأخلاقية الخاصة، كما يمكن أن نذكر من بين المصادر الأخرى المعترف بها في مجال الأخلاقيات القضائية : مدونة الحسنية للسلوك القضائي، وثيقة الرياض حول المعايير الأخلاقية للسلوك القضائي بالنسبة للقاضي العربي.

كيفية استخدام هذا البرنامج

بما أن القضايا الأخلاقية لا تحتمل إجابات صحيحة أو خاطئة، فسيتم تحقيق أهداف هذه الدورة بشكل أفضل من خلال عملية التعلم النشيط القائم على المشاركة، مع استخدام مواقف افتراضية تقدم معضلات أخلاقية معينة.

ويؤكد الخبراء في هذا المجال على أن هناك ثلاثة متطلبات من أجل مناخ فعال للتعلم، وهي:

1. يجب أن يوفر هذا المناخ الحرية للطلبة من أجل استيعاب معنى الموضوع، حيث أنهم بحاجة إلى الشعور بالأمان وأنهم مقبولون.

2. يجب أن تمنح العديد من الفرص للطلبة من أجل مواجهة المعلومات والتجارب الجديدة، إذ من الضروري بأن تعطى لهم حرية ذكر التجارب السابقة والمتوقعة دون هيمنة الأستاذ المكون لأنه بالإمكان مساعدة بعضهم البعض على التعلم.

3. يجب أن يتمحور التعلم حول عملية الاستكشاف من خلال مناقشة الدرس، مما يمكن المشاركين من إيجاد حل للمشكل بشكل تعاوني.

(القاضي Karen Klein، تكوين المكونين على مدونة السلوك لفائدة القضاة المغاربة،14-12 2012)

لذلك، وجب تدريس كل حصة من خلال مزاوجة ما يلي:

1. المحاضرات التي يجب أن لا تتجاوز 15 إلى 25 دقيقة، مع إلقائها في مجموعات صغيرة تضم حوالي 20 طالبًا، وبالتالي ضمان وجود مناخ مواتٍ للمناقشة وتجنب الحاجة إلى انتقال الطلبة إلى مكان آخر عند مناقشة مواقف افتراضية.

2. المناقشات التي تسمح للطلبة بالتعبير عن آرائهم وطرح الأسئلة والسماح للآخرين بالتفاعل مع مواقفهم، حيث يجب أن يخلق الأستاذ المكون بيئة يشعر فيها المتدربون بالراحة وأن يشجعهم على التحدث.

3. سيناريوهات افتراضية تسمح للطلبة بالتعامل مع قضية قد تنشأ في الحياة الحقيقية، إذ يجب مناقشة هذه السيناريوهات أولاً في مجموعات صغيرة، فعلى سبيل المثال؛ إذا كان الفصل الدراسي يحتوي على 20 طالبًا عند مناقشة المشاكل، يجب تقسيمه إلى طاولات أو مجموعات من 5 أو 6 طلبة، ثم يجب عرض نتائج كل مجموعة صغيرة على الفصل ككل. فكما أوصى Klein، عند الانتهاء من البرنامج، يجب على المدربين أن يطلبوا من الطلبة تقييم البرنامج والتأكد من أن التعليقات البناءة تؤدي إلى إدخال تعديلات على محتوياته.

كيفية استخدام هذا الدليل

ينقسم هذا الدليل إلى قسمين، حيث يحتوي الأول على مبادئ Bangalore الستة وكل مبدأ في وحدة خاصة به، إذ تتضمن الوحدة المبادئ وتطبيق المبدأ وملخص عن الحصة. هذا الأخير يحيل المدرب إلى ملاحق محددة تابعة لكل وحدة. فعلى سبيل المثال، بالنسبة للوحدة 2 هناك ثلاثة ملاحق: خطاطة مقترحة للمحاضرة القصيرة، ملاحظات من دليل الأخلاقيات القضائية لفائدة السلطة القضائية المغربية، من تأليف القاضي Thomas Wallitsh (31 يوليوز 2008)، يمكنها أن تساعد المدرب في إعداد المحاضرة ومن ثم عدة دراسات الحالة من أجل تطبيق المعلومات المقدمة خلال المحاضرة مع بعض التعليقات لمساعدة المدرب على تسيير النقاش داخل المجموعات الصغيرة لكل دراسة حالة.

يجب على الطلبة أن يتوفروا على دفتر يحتوي على المعلومات والوحدات والعديد من الإطارات التحليلية الفارغة من أجل استعمالها خلال دراسة الحالات.

الوحدة الأولى [ساعتان]

القاضي الأخلاقي

أهداف التعلم

بعد الانتهاء من هذه الوحدة، سيكون المشاركون قادرين على:

1.1 استيعاب تعقيدات اتخاذ القرارات الأخلاقية.

2.1 تطبيق إطار تحليلي للقضايا الأخلاقية.

الخطوط العريضة للدورة

1. محاضرة تمهيدية (20 دقيقة)

- الترحيب بالطلبة
- تقديم بعض الملاحظات العامة حول معنى القاضي الأخلاقي : الملحق أ.1 من أجل النص الذي استمدت منه المحاضرة
- توضيح الهدف من الإطار التحليلي

2. مراجعة الإطار التحليلي (10 دقائق) – الملحق أ. 2

3. تطبيق الإطار على مشكل أخلاقي – (90 دقيقة)

- من أجل إشراك المشاركين، ابدأ بجلسة تفكير مدتها 20 دقيقة على الطاولات لكي يتعرف الطلبة بأنفسهم على المشاكل القضائية المشتركة، قبل الشروع في جمعها خلال المحاضرة العامة واختيار واحدة للطلبة للعمل عليها من خلال استخدام الإطار التحليلي، مع تقديم ملاحظات الأستاذ خلال المحاضرة العامة، ثم قم بعمل آخر لتعزيز التعلم، هذه المرة لتشجع المشاركين على إبداء آرائهم في النهاية. ففي الملحق ب.3 (دراسات الحالة رقم 1 و 2)، سيجد المدرب أمثلة للأطر التحليلية المكتملة للرجوع إليها من أجل حل المشاكل مع الطلبة.

في حالة لم يستطع المتدربون اقتراح بعض السيناريوهات بشكل مستقل، يمكنك حثهم على التفكير عن طريق طرح أسئلة تهم قضاة ربما سمعوا أو قرؤوا عنها في الأخبار، حيث يمكن اقتراح الأمثلة التالية:

- قاض يُزعم أنه قد تلقى رشوة.

- قاض يُزعم أنه في تضارب في المصالح في قضية تجارية بسبب مشاركة أحد أقاربه في الصفقة التجارية.

- القاضي الذي يُزعم أنه قد يكون متحيزا بسبب نشره موقفا عبر الفيسبوك بعد الانتخابات الأخيرة.

الوحدة رقم 2 [ثلاثة ساعات]

الاستقلال

المبدأ:

إن استقلال القضاء أمر أساسي لسيادة القانون وضمانة أساسية للمحاكمة العادلة، وبالتالي يجب على القاضي أن يحافظ على استقلال القضاء ويجسده في جوانبه الفردية والمؤسساتية.

التطبيق:

1.2 يمارس القاضي الوظيفة القضائية بشكل مستقل على أساس تقييم القاضي للوقائع ووفقًا لفهم ضميري للقانون، خالٍ من أي تأثيرات خارجية أو حوافز أو ضغوط أو تهديدات أو تداخلات مباشرة أو غير مباشرة، من أي جهة أو لأي سبب من الأسباب.

2.2 يجب أن يكون القاضي مستقلاً فيما يتعلق بالمجتمع بشكل عام وفيما يتعلق بالأطراف المعينة في نزاع الذي يجب على القاضي الفصل فيه على وجه الخصوص.

3.2 لا يجب على القاضي أن يكون بعيدا فقط عن الصلات غير المناسبة وعن تأثير السلطتين التنفيذية والتشريعية للحكومة، بل يجب أن يظهر خالياً من هذه التأثيرات أيضاً أمام ملاحظ مختص.

4.2 يجب أن يكون القاضي مستقلا، خلال أدائه لمهامه القضائية، عن الزملاء القضائيين فيما يتعلق بالقرارات التي يجب على القاضي أن يتخذها بصورة مستقلة.

5.2 على القاضي أن يشجع ويحافظ على ضمانات أداء مهامه القضائية من أجل الحفاظ على الاستقلال المؤسساتي والعملي للسلطة القضائية وتعزيزه.

6.2 يجب على القاضي أن يظهر ويعزز معايير عالية فيما يتعلق بالسلوك القضائي من أجل تعزيز ثقة العموم في القضاء، الأمر الذي يعتبر أساسيا للحفاظ على استقلال القضاء.

الخطوط العريضة للدورة

1. محاضرة حول مفهوم استقلال القضاء (**الملحق ب.**1 بالنسبة للخطوط العريضة وب.2 بالنسبة للنص الذي تستمد منه المحاضرة) (20 دقيقة).

2. دراسات الحالة (**الملحق ب.3**) (30 دقيق لكل حالة).

الوحدة رقم 3 [ثلاثة ساعات]

الحياد

المبدأ:

الحياد أمر ضروري من أجل التصريف الصحيح للمهام القضائية، وهو لا ينطبق على قرار القاضي فقط بل أيضًا على مراحل اتخاذ القرار.

التطبيق:

1.3 يجب على القاضي أن يؤدي مهامه القضائية من دون محاباة أو تحيز أو ضرر.

2.3 يجب أن يحرص القاضي على أن يكون سلوكه/ سلوكها، سواء داخل المحكمة أو خارجها، يحافظ على ثقة العموم وهيئة القضاة والمتقاضين في حياد القاضي والقضاء ويعززها.

3.3 على القاضي أن يتصرف بنفسه، قدر المستطاع، لتقليص الفرص التي تستلزم استبعاد القاضي من الاستماع أو البت في القضايا.

4.3 لا يجب على القاضي أن يقوم عن قصد، خلال قيام الدعوى أو قبل الحكم، بأي تعليق قد يؤثر على سير هذه القضية أو يمس بالنزاهة الواضحة في العملية. كما لا يجب أن يصدر القاضي أي تعليق علني أو غيره من شأنه أن يؤثر على المحاكمة العادلة لأي شخص أو قضية.

5.3 يجب على القاضي أن يقصي نفسه من المشاركة في أية إجراءات لا يستطيع فيها البت في الموضوع بنزاهة أو قد يظهر فيه لملاحظ مختص بأن القاضي غير قادر على البت في الموضوع بنزاهة. وتشمل هذه الإجراءات، على سبيل المثال لا الحصر، الحالات التالية:

1.5.3 عندما يكون القاضي متحيزا أو يحمل حكما مسبقا على طرف ما أو على معرفة شخصية بالوقائع المتنازع بشأنها بخصوص الإثبات والمتعلقة بالقضية.
2.5.3 عندما يكون القاضي قد عمل سابقاً كمحامي أو كان شاهداً رئيسيا في القضية محل النزاع؛ أو
3.5.3 عندما يكون للقاضي أو لأحد أفراد عائلته أمر مثير للاهتمام نتيجة القضية المثيرة للجدل:

شريطة ألا يكون تجريح القاضي أمراً مطلوباً في حال لم يكن بالإمكان تشكيل هيئة أخرى للبت في القضية، أو بسبب الظروف العاجلة، أو قد يؤدي غياب مسطرة قضائية إحداث خطأ جسيم للعدالة.

الخطوط العريضة للدورة

1. محاضرة عن معنى النزاهة – **الملحق ت.1** بالنسبة للخطوط العريضة وت.2 بالنسبة للنص الذي تم الاستناد إليه في المحاضرة - مقتطفات من دليل Wallitsch (20 دقيقة).

2. دراسة الحالات (**الملحق ت.3**) (30 دقيقة لكل حالة)

الوحدة رقم 4 [ثلاثة ساعات]

النزاهة

المبدأ:

النزاهة أمر ضروري من أجل التصريف الصحيح للمهام القضائية.

التطبيق:

1.4 يجب على القاضي التأكد من أن سلوكه أو سلوكها مثاليا من وجهة نظر ملاحظ معقول.

2.4 يجب أن يعكس تصرف وسلوك القاضي ثقة الناس في نزاهة النظام القضائي، إذ لا يجب إقرار العدالة وحسب بل يجب أيضاً أن يكون تطبيقها باديا للعيان.

الخطوط العريضة للدورة

1. محاضرة حول معنى النزاهة (**الملحق ث.1**) (ليس هناك خطوط عرضة بما أن النص ملخص) (20 دقيقة) – مقتطفات من دليل Wallitsch.

2. دراسة حالات (**الملحق ث.2**) (30 دقيقة لكل حالة)

الوحدة رقم 5 [4 ساعات]

الاستقامة

المبدأ:

إن الاستقامة ومظهرها أمران أساسيان لأداء جميع أنشطة القاضي.

التطبيق:

1.5 يجب على القاضي أن يتجنب أي تصرف غير مستقيم و أي مظهر لعدم الاستقامة في جميع أنشطته.

2.5 وباعتبار القاضي محط مراقبة عمومية مستمرة، فإنه يجب عليه قبول القيود الشخصية التي قد يعتبرها المواطن العادي مرهقة ويجب أن يفعل ذلك بحرية وبإرادته، لاسيما أنه يجب على القاضي أن يتصرف بطريقة تتماشى مع هيبة المنصب القضائي.

3.5 يجب على القاضي في علاقاته الشخصية مع أفراد المهن القانونية التي تشتغل بإنتظام في نفس المحكمة التي يزاول مهامه بها أن يتجنب المواقف التي تؤدي إلى الإشتباه في أي مظهر من مظاهر المحسوبية أو التحيز.

4.5 لا يجب على القاضي أن يشارك في تحديد القضية التي يكون فيها أي فرد من أفراد عائلته يمثل أحد الخصوم المتنازعين المرتبط بأية طريقة في القضية.

5.5 لا يجب على القاضي أن يسمح لأحد أعضاء المهن القانونية باستخدام إقامة القاضي لاستقبال الزبائن أو غيرهم من أعضاء المهن القانونية.

6.5 يحق للقاضي، شأنه شأن أي مواطن آخر، في حرية التعبير والمعتقد وتكوين الجمعيات والتجمع، لكن يجب عليه، خلال ممارسة هذه الحقوق، أن يتصرف دائماً بشكل يحافظ على هيبة الجهاز القضائي و حياد واستقلال القضاء.

7.5 يجب على القاضي أن يطلع عن مصالحه المالية الشخصية والائتمانية وأن يبذل جهوداً معقولة لإطلاع على المصالح المالية لأفراد أسرته.

8.5 لا يجب للقاضي أن يسمح لعلاقاته العائلية أو الاجتماعية أو غيرها من العلاقات بأن تؤثر بشكل غير لائق على سلوكه القضائي وعلى حكمه كقاض.

9.5 يجب على القاضي ألا يستعمل أو يستغلّ هيبة المنصب القضائي لقضاء مصالحه الشخصية أو مصالح أحد أفراد عائلته أو أي شخص آخر وألا يعطي أو يسمح لآخرين بأن يُعطوا الانطباع بأن أي شخص يحظى بمكانة خاصة تؤثّر على القاضي تأثيرا غير ملائم في أداء واجباته القضائية.

10.5 لا يجب على القاضي أن يستخدم أو يفشي المعلومات السرية التي يحصل عليها بصفته القضائية لأي غرض لا صلة له بواجباته القضائية.

11.5 شريطة أن يؤدي القاضي واجباته القضائية على نحو سليم، فإنه يجوز له:

1.11.5 أن يكتب ويحاضر ويعلّم ويساهم في أنشطة تتعلق بالقانون أو النظام القانوني أو إقامة العدل أو الأمور المتصلة به؛ أو

2.11.5 أن يحضر جلسة محاكمة علنية أمام هيئة رسمية فيما يتعلق بأمور تتصل بالقانون أو النظام القانوني أو إقامة العدل أو الأمور المتصلة به؛ أو

3.11.5 أن يعمل عضوا في هيئة رسمية أو في هيئة حكومية أخرى أو لجنة أو هيئة استشارية، إذا كانت تلك العضوية لا تتناقض مع ما يُتوخى من القاضي من عدم تحيز وحياد سياسي؛ أو

4.11.5 أن يمارس أنشطة أخرى إذا كانت تلك الأنشطة لا تمس بهيبة المنصب القضائي أو تتدخل بشكل آخر أو آخر في أداء واجباته القضائية.

12.5 لا يجوز للقاضي أن يمارس مهنة المحاماة مادام في منصبه القضائي.

13.5 يجوز للقاضي أن يشكل جمعيات للقضاة أو ينضم إليها أو يشارك في منظمات أخرى تمثل مصالح القضاة.

14.5 لا يجوز للقاضي أو لأفراد عائلته أن يطلبوا أو يقبلوا أي هدية أو هبة أو قرض أو خدمة فيما يتعلق بأي شيء فعله القاضي أو يتوقّع أن يفعله أو يمتنع عن فعله أثناء أدائه واجباته القضائية.

15.5 يجب على القاضي ألا يسمح لموظفي المحكمة أو لموظفين آخرين خاضعين لنفوذه أو إدارته أو سلطته، مع علمه بذلك، أن يطلبوا أو يقبلوا أي هدية أو هبة أو قرض أو خدمة فيما يتعلق بأي شيء فعله القاضي أو يتوقّع أن يفعله أو يمتنع عن فعله خلال أدائه لواجباته القضائية.

16.5 يجوز للقاضي، شريطة التقيد بمقتضيات القانون وبأي مقتضيات السرية العمومية، أن يحصل على هدية رمزية أو مكافأة أو ميزة تتلاءم مع المناسبة التي تم تقديمها فيها، بشرط ألا يُرجى من وراء تلك الهدية أو المكافأة أو الميزة، على نحو معقول، التأثير على القاضي في أداء واجباته القضائية أو قد تؤدي بشكل آخر إلى ظهور تحيزه.

الخطوط العريضة للدورة

1. محاضرة حول معنى الاستقامة – **الملحق ذ.1** – ملخص لأهم النقاط و**الملحق ذ.2** – مقتطف من دليل Wallitsch.

2. دراسة الحالات (**الملحق ذ.3**) (30 دقيقة لكل حالة).

الوحدة رقم 6 [3 ساعات]

المساواة

المبدأ:

ضمان المساواة في المعاملة للجميع أمام المحاكم أمر ضروري لأداء مهام المنصب القضائي.

التطبيق:

1.6 على القاضي أن يكون مدركا ومتفهّما لتنوع المجتمع والفروق الناشئة عن المصادر المختلفة التي تشمل، على سبيل المثال لا الحصر، العرق واللون والجنس والدين والأصل الوطني والطبقة الاجتماعية والإعاقة والسن والوضع العائلي والميولات الجنسية والحالة الاجتماعية والاقتصادية والأسباب الأخرى المماثلة («أسباب غير تلك المذكورة»).

2.6 يجب على القاضي، أثناء أدائه لواجباته القضائية، ألا يبدي تحيزا أو حكما مسبقا، سواء بالكلمات أو بالسلوك، نحو أي شخص أو جماعة بناء على أسباب ليست ذات صلة.

3.6 يجب على القاضي أن يمارس واجباته القضائية مع إيلاء الاعتبار المناسب لكافة الأشخاص سواء أكانوا أطرافا أو شهودا أو محامين أو موظفي محكمة أو زملاء في المهنة القضائية، دون تمييز مبني على أساس أية أسباب ليست ذات صلة وغير المهمة لأداء تلك المهام على أحسن وجه.

4.6 يجب على القاضي ألا يسمح، عن علم منه، لموظفي المحكمة أو لأشخاص آخرين خاضعين لنفوذه أو إدارته أو مراقبته بأن يميّزوا بين الأشخاص المعنيين في أي قضية معروضة على أنظار القاضي بناء على أية أسباب ليست ذات صلة.

5.6 يجب على القاضي أن يطلب من المحامين في الدعاوى القضائية المعروضة على المحكمة أن يمتنعوا عن التعبير، سواء بالكلمات أو بتصرفاتهم، عن التحيز أو التحامل المبني على أسباب ليست ذات صلة، باستثناء ما له صلة قانونية بالدعاوى وقد يكون موضوع دفاع مشروع.

الخطوط العريضة للدورة

1. محاضرة حول معنى المساواة ولاسيما حول كيفية تناسبها مع الحياد20- دقيقة (**الملحق ج.1**) (لا يوجد موجز لأن المبادئ والتعليقات موجزة) -مقتطفات من دليل Wallitsch.

2. دراسة حالات (**الملحق ج.2**) (30 دقيقة لكل حالة).

الوحدة رقم 7 [ساعتان]

الكفاءة والحرص

المبدأ:

الكفاءة والحرص هما مطلبان أساسيان لأداء المهمة القضائية على أحسن وجه.

التطبيق:

1.7 تشغل الواجبات القضائية التي يقوم بها القاضي الحيز الأكبر بالنسبة لكافة الأنشطة الأخرى.

2.7 يجب على القاضي أن يكرّس نشاطه المهني لواجباته القضائية التي لا تشمل أداء المهام والمسؤوليات القضائية في المحكمة واتخاذ القرارات فحسب بل تشمل أيضا المهام الأخرى المتصلة بالمنصب القضائي أو بعمليات المحكمة.

3.7 يجب على القاضي أن يتخذ إجراءات معقولة لصيانة وتعزيز معارفه ومهاراته وصفاته الشخصية اللازمة لأداء مهامه القضائية على أحسن وجه، مع استفادته لهذا الغرض من التكوين والتسهيلات الأخرى التي ينبغي توفيرها للقضاة تحت الرقابة القضائية.

4.7 يجب على القاضي أن يبقى على اطلاع دائم بالتطورات ذات الصلة بالقانون الدولي، بما في ذلك الاتفاقيات الدولية والصكوك الأخرى التي تنشأ معايير حقوق الإنسان.

5.7 يجب على القاضي أن يحافظ على النظام واللياقة في جميع القضايا المعروضة على المحكمة وأن يكون صبورا ووقورا ومهذبا في علاقته مع الأطراف المتقاضين والمحلفين والشهود والمحامين وغيرهم ممن يتعامل معهم بصفته الرسمية. كما يجب عليه أن يطلب من الممثّلين القانونيين وموظفي المحكمة والأشخاص الآخرين الخاضعين لنفوذه أو إدارته أو سلطته بأن يتصرّفوا بنفس الكيفية.

6.7 يجب على القاضي ألا يتصرّف بطريقة تتعارض مع أدائه لواجباته القضائية بكل حرص.

الخطوط العريضة للدورة

1. محاضرة حول معنى الكفاءة والحرص (**الملحق ح.1**)(20 دقيقة).

2. دراسة حالات (**الملحق ح.2**) (30 دقيقة لكل حالة).

الملحق رقم أ.1

القاضي الأخلاقي

العرض الذي ألقاه القاضي تغريد حكمت بكلية الحقوق بجامعة هارفارد يومي 1-2 دجنبر/06: [مقتطف]

مقدمة (ص.12-13)

...(لأن الرجال ليسوا ملائكة)...وبالتالي ، فقد كان من الواجب دائما الحرص على أن يتصف القاضي المستقبلي بالسلوك والقيم الأخلاقية التي من شأنها أن تؤهلهم لشغل منصب جدير بالثقة وحل النزاعات بين أعضاء المجتمع. إضافة إلى ذلك، وبمجرد تعيينهم، فإنه يتوجب على القضاة أن يستمروا في الالتزام بالمتطلبات المتعلقة بالسلوك والقيم الأخلاقية الصارمة التي تمكنهم من الحفاظ على المصداقية المطلوبة في المسؤولين الذين يُوثق فيهم لكي يتم تكليفهم بإدارة شؤون مجتمعهم.

فالوظيفة العمومية تكمن في ثقة الناس ومن أجل الحفاظ على هذه الثقة العامة، يجب على شاغلي المناصب العامة احترام بعض القوانين المتعلقة بالأخلاقيات. وفي حالة السلطة القضائية، تتمثل العناصر الأساسية في تجنب المكسب الشخصي والتحيز والخضوع للتأثير غير المبرر.

تدوين الأخلاقيات القضائية (ص. 13-17)

... إن فكرة كون السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية يجب تعمل بشكل مستقل في مجتمع ما، فكرة تم تطويرها من قبل مونتسكيو ولوك خلال القرن السابع عشر، واليوم تشكل المبدأ الأساسي للحكومات في الدول الديمقراطية. فحسب مونتسكيو ، «لا توجد حرية، إذا لم تكن سلطة الحكم منفصلة عن السلطات التشريعية والتنفيذية، إذ بمجرد انضمامها إلى السلطة التشريعية، ستتعرض حياة وحرية الأشخاص لمراقبة تعسفية، لأن القاضي سيكون إذن هو المشرع. وإذا تم ضمها إلى السلطة التنفيذية، قد يتصرف القاضي بكل عنف كسلطة قمعية».

لذلك، فإنه من الطبيعي أن تصبح مسألة استقلالية القضاة جانباً أساسياً من الأخلاقيات القضائية إلى جانب عدم تحيز القضاة، حيث تنص مبادئ بنغالور للسلوك القضائي على أن : «استقلال القضاء شرط أساسي لسيادة القانون وضمانة أساسية للمحاكمة العادلة» ومن ثم «يجب على القاضي أن يدافع على استقلال القضاء ويجسده في جوانبه الفردية والمؤسسية».

وكما جاء في تعبير مقرر الأمم المتحدة الخاص السابق المعني باستقلال القضاء وحياده، السيد سينغفي: ... « إن الحياد واستقلال القضاء حق إنساني لطالبي العدالة أكثر من أن يكونا امتيازا للسلطة القضائية بحد ذاتها[1]» .

إن الاعتقاد بأنه لتحقيق أعلى مستويات العدالة خلال حل النزاعات، من الضروري الالتزام بقانون أخلاقي صارم هو اعتقاد عالمي، وبطبيعة الحال يتم التعبير عن هذه المعتقدات الأساسية بشكل مختلف داخل مجتمعات مختلفة.

ففي التقليد المعمول به في القانون العادي، يجب أن يعمل القضاة وفقاً لأعراف المحكمة غير المكتوبة، التي تم تناقلها عبر تعاقب أجيال القضاة. ومع ذلك، يقوم القضاة في نظام القانون العام، بما في ذلك المملكة المتحدة، بتطوير مبادئ توجيهية فيما يتعلق بالسلوك القضائي... كما أن انتشار مدونات للسلوك القضائي مفصلة في الولايات المتحدة الأمريكية لدليل على هذه الحقيقة ويشكل خطوة إضافية في هذا الاتجاه التنظيمي.

في حين، في أنظمة القانون المدني يتم الاعتماد بشكل كبير على احترام القاضي للقسم المهني ومدى احترامه لقواعد السلوك المنظمة والمفصلة التي يتم اعتبارها غير ضرورية، إذ يرجع ذلك إلى أن المبادئ التي تستند إليها مدونات السلوك المفضلة في البلدان التي تعتمد التقاليد القانونية الأخرى موجودة، في جميع الأحوال، في النصوص الأساسية المكتوبة للنظام القانوني، مثل الدستور في فرنسا.

ثمة خطوة أخرى في الاتجاه العالمي نحو تدوين السلوك القضائي الأخلاقي تتمثل في انتشار القوانين ومبادئ السلوك القضائي على المستوى الدولي، حيث تبقى مبادئ بنغالور وقواعد السلوك القضائي للمحكمة الجنائية الدولية مثالان هامان في هذا الباب.

...

وفي الوقت الذي تناولت فيه بلدان مختلفة من هذا الأمر بطريقة مختلفة، تظل المبادئ أو القواعد التي تنظم سلوك القضاة متشابهة إلى حد كبير، حيث تُعكس نفس الاعتبارات من خلال مبادئ Bangalore للسلوك القضائي وتوصية مجلس أوروبا بشأن استقلال وكفاءة ودور القضاة ومدونة السلوك القضائي الذي تتبعه نقابة المحامين الأمريكية وقانون الأخلاقيات القضائية في الصين. فعلى العموم، تهدف مدونات السلوك القضائي إلى ضمان استقلالية القضاة وحيادهم ونزاهتهم واستقامتهم وتعبر عن الاهتمام المشترك بأن تتم معاملة جميع من يقف أمام المحاكم على قدم المساواة.

[1] **الأمم المتحدة. وثيقة رقم 6-and Add. 1 18/1985/E/CN.4/Sub.2 فقرة رقم 75.1985 المذكورة في التقرير من قبل السيد لياندر ديسبوي، خليفة السيد سينغي، الموجه للجنة حقوق الإنسان التابعة لهيئة الأمم المتحدة، بتاريخ 31 دجنبر 2003، الأمم المتحدة. وثيقة رقم /E 60/2004/CN.4**

بالإضافة إلى ذلك ، تتضمن مبادئ بنغالور اعتبارات تتعلق بفعالية النظام القضائي، وهذا يتطلب، حسب المجلس الاستشاري للقضاة الأوروبيين، وهو هيئة استشارية لمجلس وزراء مجلس أوروبا، بأن «يكون للقضاة درجة عالية من الوعي المهني، حيث يجب عليهم التأكد من أنهم يحافظون على درجة عالية من الكفاءة المهنية من خلال التكوين الأساسي والتكوين المستمر، الذي ويمدهم بالمؤهلات المناسبة....

تنفيذ قوانين ومبادئ الأخلاقيات القضائية (ص. 15-16)

من أجل ذكر مبادئ الأمم المتحدة الأساسية المتعلقة باستقلال السلطة القضائية لسنة 1985، في المادة 19، «سيتم تحديد جميع الإجراءات التأديبية (...) طبقا للمعايير المحددة للسلوك القضائي[2] ».

ويجب حماية القضاة من الضغط ليس فقط من الحكومة، ولكن أيضًا من العموم، إذ يجب ألا تصير القوانين القضائية للأخلاقيات أداة للمتقاضين غير الراضين أو للمتهمين لإهدار المصادر ومضايقة القضاة. فدور القاضي يتطلب منحه درجة عالية من الحصانة، بحيث يجب أن تكون الأنظمة التأديبية الخاصة بالقضاة شفافة ومتاحة، مع تمكين القاضي من جلسة استماع عادلة ومسطرة قانونية منتظمة، بما في ذلك طرق الطعن في أي عقوبات تُتخذ في حقهم.

فالآلية المناسبة قد تكون هيئة للبحث تقوم على نظام التحقيق، مهمتها تقديم تقارير إلى مجلس للتأديب القضائي يتكون من قضاة ومن محامين ممارسين، عند الاقتضاء، حيث يجب أن تُصدر توصياتهم أو تدابيرهم الإدارية بشكل علني. كما لا ينبغي اتخاذ أي عقوبة ضد القضاة من قبل سلطة تنفيذية عندما لا يوصي هذا المجلس القضائي بمثل هذه العقوبة، إذ قد يكون هذا الإجراء هو أنسب طريقة لزيادة ثقة العموم في القضاء مع حماية استقلال القضاء في نفس الوقت.

...

مستقبل الأخلاقيات القضائية (ص.16-17)

لا شك في أن المستقبل القريب سيكون من الضروري إجراء مراجعات وتعديلات للقوانين التي تقوم عليها الأخلاقيات القضائية من أجل مواجهة التحديات والظروف الجديدة...

[2] قرارات الجمعية العامة رقم 32/40 بتاريخ 29 نوفمبر 1985 ورقم 1246/40 بتاريخ 13 دجنبر 1985.

خلاصة (ص.17)

... [...] تبقى الجهود المبذولة من خلال صياغة مدونات أخلاقيات قضائية لرفع المعايير ومكافحة الفساد جزء من تقليد عريق يرمي إلى ضمان ثقة العموم في النظام القضائي، إذ أن هذه القوانين الأخلاقية مستمدة من القيم العالمية لاستقلال ونزاهة وحياد واستقامة و وكفاءة القضاة. وقد تم تطوير هذه القوانين بشكل كبير من جانب هيئة القضاء أنفسهم، الأمر الذي يجب تحبيذه، لأن المعيار الأساسي للاستقلال يجعل فرض القواعد من قبل السلطة التنفيذية أو التشريعية غير مرغوب فيه.

الملحق أ.2

الإطار التحليلي

تقديم الإطار

إن الغرض من الإطار هو توفير طريقة منظمة للنظر في القضايا الأخلاقية، فبدلاً من إيجاد إجابة فورية، ربما غير مدروسة، يقوم الإطار بالتشجيع على الانتقال من الحدس إلى الإجابة المعللة التي تتماشى مع العمل الذي قام به دانييل كانيمان، التفكير السريع والبطيء (Giroux, Straus, Farrar 2011, نيويورك).

وكما تم الإشارة في برنامج الأخلاقيات الذي طورته القاضية Georgina Jackson في البرنامج الأخلاقي والأدوات التعليمية لسنوات 2011-2013، ص 13، يأتي إطار إيجاد الحل الجيد للمشكلة بعد تتبع سلسلة من الخطوات المحددة، حيث يأخذ الإطار التحليلي الطلبة بطريقة منهجية عبر عملية حل المشكلات ويسمح بتبادل منظم للأفكار، ومن المتوقع أن يؤدي ذلك إلى موقف أكثر تدبرا من شأنه أن يمكن الطالب من الوصول إلى الإجابة المفضلة فيما يتعلق بما يجب عمله اتجاه المعضلة الأخلاقية التي تثيرها المشكلة.

كما أن الإطار بسيط بشكل مقصود لكي لا يتخبط المستخدم في تحليل أكاديمي للسؤال بل سيتم توجيهه صوب حل عملي.

في هذه المرحلة، يجب على المدرب مراجعة كل عنصر يرد في الإطار التحليلي، مع التشجيع على مناقشة كل واحد منها، إذ على سبيل المثال، قد لا يطلب المدرب من الطلبة اقتراح أنواع التدابير التي قد يتخذها القاضي عند مواجهته لمعضلة أخلاقية كالتشاور مع زميل له مثلا.

1. ما هو رد فعلك الأول أمام هذه المعضلة؟ ما هي القضايا الأخلاقية التي تمت إثارتها؟ لماذا هذه القضية مهمة سواء من وجهة نظر مهنية أو فيما يتعلق بإقامة العدل عموما؟

هنا، ينبغي السماح للمشاركين بالتفاعل بشكل عفوي مع الموقف، حيث يجب طمأنتهم من أن ردة الفعل هذه قد لا تشكل قرارهم النهائي، لكن هذا الانطباع الأول يسمح لهم بالبدء في تحديد القضايا ذات الصلة، إذ غالباً ما يتم إشراك أكثر من مشكل أخلاقي واحد، حيث يجب تحديد كل شيء.

2. ما هي الخطوات التي ينبغي عليك اتخاذها لتحديد ما إذا كان رد فعلك الأول هو القرار المفضل؟

3. ما هي المبادئ والقوانين التي يمكن أن تساعدك في معالجة المسألة واختيار الحل من بين مجموعة من الإجابات المسموح بها؟

4. على ضوء الاعتبارات التي تم أخذها بعين الاعتبار، ما هو الاختيار والقرار الذي تفضله لمعالجة هذا المشكل؟ ما هي نتائج هذا القرار، إن وجدت ؟

الملحق ب.1

الاستقلال

النقاط التي يجب أخذها بعين الاعتبار في المحاضرة

1. مراجعة المبدأ والتطبيق

2. الإشارة إلى:

أ. هناك جانبان للاستقلال - الاستقلال المؤسساتي والاستقلال الفردي.

ب. غالباً ما قد يشكل الاستقلال المؤسساتي مشكلة بالنسبة لمعظم القضاة، إذ من المهم أن يحرص القضاة الإداريون المكلفين بالعمل مع المنتخبين والمسؤولين الإداريين على ضمان يوفر السلطة القضائية على التمويل المناسب والعدد كافي من القضاة ، إلخ.

ت. الجانب الثاني مرتبط بكل قاضٍ، الذي يجب أن يتخذ قرارات خالية من التأثيرات الخارجية وألا يعتمد إلا على الحقائق والقانون والقيم التي يدعمها القانون.

ث. إنه مظهر الاستقلال، إذ ليس فقط الاستقلال الفعلي هو المهم.

الملحق رقم ب.2

استقلال القضاء

إن استقلال القضاء ليس امتيازا أو صلاحية للمنصب القضائي، حيث تقع على عاتق كل قاض مسؤولية تمكين نفسه من البت بصدق ونزاهة على أساس القانون والأدلة، دون ضغوط خارجية أو نفوذ ودون خوف من تدخل أي كان. ليبقى جوهر مبدأ استقلال القضاء هو منح الحرية الكاملة للقاضي للاستماع والبت في القضايا التي تعرض على المحكمة ولا ينبغي لأي طرف خارجي - سواء كان حكومياً أو مجموعة ضغط أو فرد أو حتى قاض آخر- أن يتدخل أو يحاول التدخل في الطريقة التي يدير بها القاضي قضيته ويصدر بها حكمه.

ويشير استقلال القضاء إلى كل من الاستقلال الفردي والمؤسساتي اللازمان لاتخاذ القرار، وبالتالي فإن استقلال القضاء هو عملية ذهنية ومجموعة من الترتيبات المؤسساتية والتشغيلية. فالأولى تهم استقلال القاضي على أرض الواقع؛ والثانية تهم تحديد العلاقات بين السلطة القضائية وغيرها، وخاصة فروع الحكومة الأخرى، وذلك لضمان كل من حقيقة ومظهر الاستقلال. أما العلاقة بين هذين الجانبين المتعلقين باستقلالية القضاء فهي أن القاضي الفرد قد يمتلك هذه الحالة الذهنية، لكن إذا كانت المحكمة التي يرأسها لا تعتبر مستقلة عن فروع الحكومة الأخرى فيما هو ضروري لمهامها، فإنه لا يمكن القول بأن القاضي مستقل.

فصل السلط

إن نظرية الفصل بين السلط توجد في صلب مفهوم استقلال القضاء: أي أنه يجب على السلطة القضائية، التي هي واحدة من ثلاثة أعمدة أساسية ومتساوية في الدولة الديمقراطية الحديثة، أن تعمل بشكل مستقل عن الاثنين الآخرين: أي السلطة التشريعية والتنفيذية. وبالتالي يجب أن تكون العلاقة بين فروع الحكومة الثلاثة مبنية على الاحترام المتبادل، حيث يعترف كل منها بالدور الخاص بالآخرين ويحترمه وهذا ضروري لأن السلطة القضائية تضطلع بدور وبمهام مهمة فيما يتعلق بالسلطتين الأخريين. كما أنها تحرص على أن تتم محاسبة الحكومة والإدارة على أعمالهما، أما فيما يتعلق بالسلطة التشريعية، فإنها تشارك في ضمان إنفاذ القوانين التي تم سنها بشكل قانوني، مع ضمان احترام هذه القوانين للدستور الوطني، وعند الاقتضاء، للمعاهدات الإقليمية والدولية التي تشكل جزءا من القانون الداخلي. ولكي تضطلع السلطة القضائية بدورها في هذه الجوانب وضمان ممارسة حرة وغير مقيدة تماماً لحكمها القانوني المستقل، يجب أن تكون خالية من الروابط والتأثيرات غير الملائمة من قبل فروع الحكومة الأخرى، وبالتالي فالاستقلال هو بمثابة ضمانة للحياد.

الاستقلال عن التأثيرات الأخرى

لا يجب إثارة أية محاولة تأثير على المحكمة بشكل علني إلا خلال جلسة المحكمة فقط من قبل الخصوم أو دفاعهم،

إلا أنه قد يخضع القاضي أحيانًا لجهود مبذولة من جانب المتقاضين أو غيرهم للتأثير على قراراته في القضايا المعروضة على المحكمة، إذ بغض النظر عن المصدر الوزاري أو السياسي أو الرسمي أو الصحفي أو العائلي أو غير ذلك، فإنه يجب بالطبع رفض جميع هذه الجهود، كما قد تكون هذه التهديدات التي تتربص باستقلال القضاء في بعض الأحيان على شكل محاولات خفية للتأثير على الكيفية التي ينبغي على القاضي أن يتعامل بها مع قضية معينة أو أن يتم انتزاع خدمة ما من القاضي بطريقة أو بأخرى، لهذا ويجب رفض أي محاولة من هذا النوع، مباشرة أو غير مباشرة، للتأثير على القاضي بأي وسيلة في سبيل الوصول إلى قراراته، كما يجب على القاضي ألا يسمح للعلاقات العائلية أو الاجتماعية أو السياسية بالتأثير على أي قرار قضائي.

فأحيانا تثير القضية جدلا عاما مع دعاية إعلامية واسعة، ليجد القاضي نفسه في عين العاصفة وأحيانا قد ترجح كفة الدعاية إلى حد كبير نحو النتيجة المرغوبة. ومع ذلك، يجب على القاضي، في ممارسة الوظيفة القضائية، أن يظل بعيدا عن آثار هذه الدعاية، حيث يجب عليه ألا ينشغل بمعرفة ما إذا كانت القوانين الواجب تطبيقها أو الخصوم الواقفين أمام المحكمة يحظون بشعبية أم لا لدى العموم أو وسائل الإعلام أو المسؤولين الحكوميين أو أصدقائه أو عائلته، كما يجب ألا يتأثر بمصالح حزبية أو ضجة عمومية أو أن يخاف من النقد. فالاستقلال القضائي يشمل الاستقلال عن جميع أشكال التأثير الخارجي، بحيث يجب على القاضي أن يتصرف بلا خوف، بغض النظر عن الاستحسان أو النقد الشعبيين.

الاستقلال عن الزملاء

إن مهمة القاضي تتطلب قدرا من الاستقلالية التي تهم ضمير القاضي وحده، لذلك يتطلب استقلال القضاء ليس فقط استقلال السلطة القضائية كمؤسسة مقارنة مع باقي الفروع الحكومية الأخرى، بل يتطلب أيضًا أن يكون القضاة مستقلين عن بعضهم البعض. وبعبارة أخرى، لا يعتمد استقلال القضاء فقط على غياب التأثير الخارجي غير المبرر، بل أيضاً على انعدام التأثير غير المبرر الذي قد يأتي في بعض الحالات من تصرفات أو مواقف قضاة آخرين، إذ قد يجد القاضي أنه من المفيد، في بعض الأحيان، «الاحتكام إلى العقل» عوض طلب رأي زميل له في فرضية ما، في الوقت الذي يبقى فيه اتخاذ القرار القضائي من مسؤولية القاضي الفردي، بما في ذلك كل قاض يترأس محكمة استئناف ذات قضاء جماعي. في حين، لا يجوز للقاضي الذي لا يكون مشاركا في هيئة تنظر في قضية معينة أن يتواصل بشكل شخصي مع القاضي في القضية المعروضة بشأن أي أمر كان. كما لا يجب أن يتعارض أي تنظيم هرمي للسلطة القضائية وأي اختلاف في الدرجة أو الرتبة مع حق القاضي في إصدار الحكم بحرية.

تصور الاستقلال

من المهم أن يتم تصور السلطة القضائية على أنها مستقلة وأن يشمل معيار الاستقلال هذا التصور الذي يهدف إلى معرفة ما إذا كانت محكمة معينة تتمتع بالشروط الموضوعية الأساسية أو بضمانات استقلال القضاء وليس تصورا

لكيفية تصرفها على أرض الواقع بغض النظر عما إذا كانت تتمتع بهذه الشروط أو الضمانات، إذ لا يحتاج الشخص الذي يرغب في الطعن في استقلال المحكمة إلى إثبات عدم وجود استقلال فعلي. وفي مقابل ذلك، فإن الاختبار المراد القيام به لهذا الغرض يماثل اختبار تحديد ما إذا كان صانع القرار متحيزًا أم لا، فالسؤال هو معرفة ما إذا كان الملاحظ المعقول سيعتبر المحكمة مستقلة. وعلى الرغم من أن استقلال القضاء هو وضع أو علاقة ترتكز على شروط أو ضمانات موضوعية، فضلاً عن حالة ذهنية أو موقف خلال الممارسة الفعلية للوظائف القضائية، فإن اختبار الاستقلال هو معرفة ما إذا كان يمكن تصور المحكمة مستقلة بشكل معقول.

المستوى العالي للسلوك القضائي

يعتمد قبول عامة الناس لقرارات المحاكم ودعمها على مدى ثقتهم في نزاهة القاضي واستقلاله، حيث يعتمد هذا الأمر بدوره على مدى تمسك القاضي بمستوى عال من السلوك داخل المحكمة، لذلك يجب على القاضي أن يبرهن على هذا المستوى العالي من السلوك القضائي ويعززه كأحد العناصر لضمان استقلال القضاء، حيث يستوجب هذا المستوى العالي من السلوك مراعاة الحد الأدنى من ضمانات المحاكمة العادلة.

الملحق ب.3

دراسة الحالة رقم 1.

شغل وظيفة اجتماعية محلية

تم تعيين أحد القضاة للعمل في قرية أصبح فيها عادة القضاة المقيمين يتناولون الطعام مع أعضاء عائلات شيوخ القبائل، بما في ذلك رجال الأعمال والمحامين والأطباء واحتمالا بعض الزعماء السياسيين. تلقى بدوره القاضي الجديد دعوة للمشاركة في مثل هذه المناسبات، فهل يجب عليه قبول الدعوة؟

مثال لإطار تحليلي مكتمل

1. ما هو أول رد فعل لكم أمام هذه المعضلة؟ ما هي القضايا الأخلاقية التي تمت إثارتها؟ لماذا هذه القضية مهمة سواء من وجهة نظر مهنية أو فيما يتعلق بإقامة العدل عموما؟

أ. ما نوع القضية الأخلاقية التي تمت إثارتها؟

قد يكون هناك ضغط كبير على القاضي من أجل الحضور، لكن يمكن اعتبار ذلك على أنها لحظة يتأثر فيها القاضي بأعضاء النخبة في المجتمع، حيث يتعلق الأمر بمعرفة ما إذا كان مظهر الاستقلال قد تعرض للمسائلة.

كما يمكن القول أنه من المهم أن يبقى القاضي على اتصال مع المجتمع لضمان عدم عزله بشكل تام، حيث سيصبح الأمر يتعلق بمسألة الموازنة مقارنة مع الشكل الذي سيبدو عليه هذا العشاء. فعلى سبيل المثال، إذا كان الأمر يتعلق بمجموعة متنوعة جدا من الأشخاص، فسيضمن ذلك مشاكل أقل مما لو كان اللقاء مع شخص واحد أو شخصين يمتهنان نفس النشاط التجاري أو لهما نفس الخلفية السياسية.

اطلب من المشاركين ما إذا كانوا يعتقدون أن هناك تعزيز أو إضعاف لإقامة العدل في حال ما رأوا أن نخبة المجتمع يأخذون رفض القاضي للحضور كإهانة لهم.

2. ما هي الخطوات التي ينبغي عليك اتخاذها لتحديد ما إذا كانت ردة فعلك الأولى هي القرار المفضل؟

إن هذا مثال ممتاز على الوقت الذي قد يرغب فيه القاضي في التشاور مع كبار الزملاء أو مع القاضي الإداري من أجل تحديد ما إذا كان قد تم تناول هذه المسألة من قبل وهل هناك أي سياسات أو توجيهات من قاضي المحكمة الإدارية من شأنها أن تساعد القاضي على إبلاغ المجتمع الذي يوجد فيه بقرار رفض الدعوة؟

3. ما هي المبادئ والقوانين التي يمكن أن تساعدك على معالجة القضية واختيار الحل من بين مجموعة من الإجابات المسموح بها؟

يحتوي المثال التالي على مبادئ الاستقلال والنزاهة والاستقامة.

تشير الفقرة 67 من التعليق على مبادئ Bangalore إلى أن النزاهة القضائية تهم كل من النزاهة على أرض الواقع والنزاهة في تصور الملاحظ المعقول، فكما هو مشار إليه في الفقرتين 122 و123، يبقى الاعتبار الأهم هو معرفة ما إذا كان النشاط الاجتماعي في حد ذاته سيخلق أو سيساهم في الاعتقاد بأن المضيفين لديهم علاقة خاصة مع القاضي، ليبقى السؤال هو كيف يمكن لمشاركة القاضي في هذا الحدث أن تظهر لملاحظ معقول؟

كما ينص مبدأ Bangalore رقم 3.2 على أنه يجب على القاضي أن يتصرف قدر المستطاع بشكل من شأنه أن يقلص المناسبات التي سيكون من الضروري فيها استبعاد القاضي من الاستماع أو البت في القضايا.

4. على ضوء الاعتبارات التي تم أخذها في الاعتبار، ما هو اختيارك المفضل وقرارك فيما يتعلق بمعالجة هذه المسألة؟ ما هي العواقب المحتملة لهذا القرار، إن وجدت ؟

في هذه الحالة، قد يقرر الحكام الحضور أم لا، اعتمادًا على طبيعة المناسبة، فإذا كانت مجموعة كبيرة من نخبة المجتمع، قد يكون ذلك مناسبًا، وعليه ينبغي على القضاة معرفة إذا ما كانت هناك حدود لهذا النوع من المحادثات التي ينبغي عليهم المشاركة فيها، حيث يمكن أن يؤدي هذا الأمر إلى تمرينين فرعيين:

أ. أُطلب من أحد المشاركين بأن يلعب دورًا حول كيفية رفض الدعوة، علما أنه من يستحسن الحفاظ على علاقات جيدة داخل المجتمع.

ب. أطلب من أحد المشاركين أن يلعب دورًا حول كيفية طلب تغيير موضوع المحادثة لأنه يتعلق بالأمور السياسية، التي يجب على القاضي عدم الخوض فيها.

دراسة الحالة رقم 2.

حضور اجتماعات المحكمة وهيئة المحاماة

هناك قاض ينظر في قضية جنائية مهمة، و في كل سنة يقام اجتماع لهيئة المحكمة والمحامين، حيث يشجع رئيس المحكمة أكبر عدد ممكن من القضاة على حضور الاجتماع حتى يكون هناك تبادل مثمر للأفكار. فهل ينبغي للقاضي الذي يبت في هذه القضية الجنائية حضور الاجتماع؟

مثال لإطار تحليلي مكتمل

1. ما هو أول رد فعل لكم أمام هذه المعضلة؟ ما هي القضايا الأخلاقية التي تمت إثارتها؟ لماذا هذه القضية مهمة سواء من وجهة نظر مهنية أو فيما يتعلق بإقامة العدل عموما؟

نظرا لكون أعضاء الهيئة الذين سيحضرون الاجتماع سيكونون محامين لهم مصلحة في القضية ويمارسون القانون الجنائي، فستكون هناك رغبة في مناقشة القضية، حتى لو كان ذلك بالتلميح لها أثناء الحديث، كما أنه قد يحضر الاجتماع المحامون المتدخلون في القضية. وبالإضافة إلى ذلك، حتى إذا تجنب الحاضرون في الاجتماع أي إشارة إلى القضية، فسيكون هذا اجتماعًا عامًا وبالتالي قد يسمع فيه المشاركون في القضية بعضا من الحديث عنها. إضافة إلى ذلك، قد تأخذ الصحافة علما بالاجتماع وبالتالي قد يكون هناك تصور بأن القاضي يحصل على معلومات خارج قاعة المحكمة من شأنها أن تؤثر على قراره.

2. ما هي التدابير التي ينبغي عليك اتخاذها لتحديد ما إذا كانت ردة فعلك الأولى هو القرار المفضل؟

هنا مرة أخرى، قد يرغب القاضي في التشاور مع كبار الزملاء لتحديد ما إذا كان أعضاء المحكمة يحضرون هذه الاجتماعات بانتظام وإذا كانت هناك أي قيود سياسة أو توجيهات واضحة من قبل الهيئة من أجل منع أية مناقشة للحالات الفردية في هذا اللقاء.

3. ما هي المبادئ والقوانين التي يمكن أن تساعدك على معالجة هذه المسألة وعلى الاختيار من بين مجموعة من الأجوبة المسموح بها؟

ينطوي هذا المثال على مبادئ الاستقلال والنزاهة والاستقامة، حيث يجب على القاضي ممارسة مهامه القضائية بشكل مستقل عن التأثيرات الخارجية، إذ أن التحيز المتصور هو مدمر مثل التحيز الفعلي.

فكما تمت الإشارة في الفقرة 46 من التعليق على مبادئ Bangalore، يجب على القاضي أن يقر بأن للأطراف الحق في أن تتأثر حقوقهم أو التزاماتهم فقط بقرار مبني على وسائل الإثبات المعروفة لدى الطرفين في المساطر العامة، كما تشير الفقرة 64 إلى أن مبدأ النزاهة يمنع عمومًا الاتصالات الخاصة بين القضاة وأي من الأطراف أو ممثليهم القانونيين أو الشهود أو المحلفين.

4. على ضوء الاعتبارات التي تم أخذها بعين الاعتبار، ما هو اختيارك وقرارك المفضل من أجل معالجة هذه المسألة؟ وما هي النتائج المحتملة لهذا القرار، إن وجدت؟ حيث ينبغي على القاضي، في غياب قيود واضحة بخصوص مناقشات الحالات الفردية خلال الاجتماع، أن يفكر بشكل جدي في إبلاغ رئيسه بأنه لن يحضر الاجتماع.

دراسة الحالة رقم 3

قبول دعوة استضافة من عضو في هيئة المحاماة

أنت عضو مهم في هيئة القضاة، حيث تم تعيينك بعد قضائك مدة طويلة من امتهانك المحاماة ولديك العديد من الأصدقاء والزملاء السابقين داخل هيئة المحاماة. وهناك شركة محاماة محلية تقوم بإرسال مجموعة صغيرة (من 20 إلى 25 شخصاً) من الزبناء والمحامين وأصدقاء أعضاء الشركة إلى مخيم صيد يقع في محمية وطنية لقضاء ثلاثة أيام هناك وأنت مدعو من قبل الشركة للانضمام إلى المجموعة في رحلتها القادمة وجميع النفقات المدفوعة.

السؤال:

أ. هل يتوجب عليك قبول دعوة الشركة؟

ب. هل ستتغير إجابتك إذا تمت دعوتك بعد سنوات عديدة على تواجدك في هيئة القضاة من قبل شركة المحاماة التي ارتبطت بها قبل تعيينك قاضيا ؟

بإتباع الخطوات الأربعة للإطار التحليلي من أجل الوصول إلى الإجابة المفضلة.

يجب على القضاة ممارسة مهامهم القضائية بشكل مستقل عن علاقاتهم الاجتماعية، حيث ينص مبدأ بنغالور رقم 4.3 على تجنب الاتصالات مع أعضاء المهن القانونية الذين يمارسون بانتظام في محكمة القاضي والتي قد تؤدي بشكل واضح إلى ظهور المحسوبية أو التحيز.

وطبقا للفقرتين 119 و 120 من التعليق على مبادئ Bangalore، فإن التواصل الاجتماعي مع أعضاء المجتمع القانوني له علاقة طويلة الأمد وهو أمر سليم؛ إذ لا يمكن للقضاة قطع علاقاتهم مع المجتمع ولا العزلة الاجتماعية مفيدة للعملية القضائية. كما أن المشاركة في لقاءات المحامين من شأنها المساهمة في الحد من التوترات بين هيئتي القضاة والمحامين، ومع ذلك وكما تمت الإشارة في الفقرة 189، قد يكون من الصعب في بعض الأحيان تحديد الخط الفاصل بين حسن الضيافة الاجتماعية العادية والمحاولة غير السليمة لانتزاع خدمة من القاضي. فإذا قبل القاضي الدعوة، هل سيُنظر إليه من قبل ملاحظ معقول على أن له علاقة خاصة مع شركة المحاماة؟ حيث أن التحيز المتصور يمكن أن يكون ضارا مثل التحيز الفعلي.

فكر في ما إذا كان قبول الدعوة سيتداخل مع الواجبات القضائية للقاضي. هل سيُطلب من القاضي تجريح نفسه من البت في كل قضية تكون فيها شركة المحاماة المحلي محامياً؟ اعتبر أنه ينبغي على القاضي أن يتصرف، قدر

الإمكان، بشكل يمكن معه تقليص المناسبات التي سيكون من الضروري فيها استبعاد القاضي من الاستماع أو البت في القضايا (الفقرة 100 من التعليق).
في حالة شركة المحاماة التي كان ينتمي إليها القاضي سابقا، تنصح الفقرة 125 بالتأكد من الحد المناسب للارتباطات الاجتماعية التي يجب الحفاظ عليها مع الهيئات السابقة أو مكاتب المحاماة، مع التمييز، على سبيل المثال، بين الحضور المقبول في حفلة تعيين أحد أعضاء الشركة في الجهاز القضائي بعد ارتباطات اجتماعية متكررة مع الشركة. وإذا كان القاضي وكيلا سابقًا، فعليه أن يتجنب الاقتراب بشكل كبير من زملائه السابقين في النيابة العامة لتجنب ظهور الانحياز أو المحسوبية.

دراسة الحالة رقم 4

قراءة تقارير وسائل الإعلام حول حالة ما

هناك قاض ينظر في قضية مهمة تتعلق بسياسي محلي وتحظى القضية بتغطية إعلامية كبيرة، معظمها لصالح السياسي. فهل ينبغي على القاضي قراءة التقارير الإعلامية حول القضية؟

هنا، بدلاً من استخدام الإطار، قسّم المشاركون إلى مجموعتين واطلب منهم أن يطوروا الحجج من كلا جانبي هذه القضية، ثم اطلب من القضاة التحدث، في صيغة المناقشة، عن إيجابيات وسلبيات تجنب وسائل الإعلام أثناء المحاكمة.

النقاط الواجب مناقشتها خلال مناقشة الحجج التي أعدها الطلبة:

ينص مبدأ Bangalore رقم 1.1 على أن يمارس القاضي وظيفته القضائية دون خضوعه لأي تأثيرات أو حوافز أو ضغوط أو تهديدات أو تدخلات خارجية، مباشرة أو غير مباشرة، من أي جهة أو لأي سبب من الأسباب. وكما ورد في الفقرة 28 من التعليق على مبادئ بنغالور، يجب ألا يتأثر القاضي بأية مصالح حزبية أو ضجة عمومية أو خوف من النقد، كما يجب على القاضي ألا يهتم بما إذا كان القانون المطبق أو المتقاضي يحظى بشعبية من عدمه لدى العموم أو وسائل الإعلام أو المسؤولين الحكوميين.

من جهة، يحق للقضاة كأعضاء في المجتمع الذي يعيشون فيه أن يطلعوا على الأخبار المحلية ويحتاجون إلى البقاء على اتصال مع مجتمعهم، حيث أنهم أقسموا على أداء واجباتهم بنزاهة وكون أن هناك تقارير إعلامية حول القضية لا يعني أن القاضي سيفشل في تقييم الأدلة بشكل مستقل عن التأثيرات الخارجية.

ومن جهة أخرى، لن يكون هناك أي احتمال بأن يتأثر القاضي بتقرير إعلامي عن القضية إذا كان يتجنب قراءة جميع التقارير الإعلامية أثناء البت في القضية، إذ هناك دائما احتمال بأن يتأثر القاضي أو أن يُنظر إليه على أنه متأثر بوجهة نظر قوية للمجتمع حول القضية.

دراسة الحالة رقم 5

تسيير جلسة المحاكمة

يواجه أحد القضاة قضية صعبة تتعلق بقانون الأسرة حيث تحضر فيها عائلات كل من الزوج والزوجة إلى المحكمة بانتظام، وقد سمع القاضي بوجود انفعالات قوية خارج قاعة المحكمة، وأنه في مناسبة واحدة على الأقل، كان هناك بعض الضغط والتدافع. وبسبب تقليص عدد موظفي المحكمة، لا يوجد أمن في عين المكان، بحيث يستوجب استدعاء أفراد الأمن من مكتب مركزي. وحرصا على سلامة موظفي المحكمة والحاضرين في قاعة المحكمة، قرر القاضي رفع القضية إلى أن تقوم الإدارة بتعزيز عدد موظفي الأمن، وخلال تقريره تأجيل القضية، يعلن القاضي في الجلسة عن سبب قيامه بذلك ويعلن بأن القضية لن تستأنف حتى يكون هناك عدد كافي من رجال الأمن.

بإتباع الخطوات الأربعة للإطار التحليلي من أجل الوصول إلى الإجابة المفضلة

يجب على القاضي أن يشجع ويدعم حراسا يثق فيهم للقيام بواجباته القضائية، مع الأخذ في الاعتبار أنه يحق للمتقاضين التعامل مع قضاياهم بشكل مستعجل، كما أن رفض فتح القضية سيؤدي حتما إلى تأخير هذه العملية على حساب القضايا التي تنتظر البت فيها.

ومع ذلك، هناك خطر على الأطراف وعلى سلامة موظفي المحكمة إذا لم يكن هناك وجود أمني داخل المحكمة، وفي هذه الحالة، خارج قاعة الجلسة. وبما أن المحاكم مفتوحة للعموم، فإن إمكانية حضور مجريات محاكمة ما تعتمد على مدى احترام الملاحظين للياقة داخل قاعة الجلسة والمتابعة السلمية للمساطر. وللمحافظة على السلامة والنظام العام، يمكن للقاضي أن يأمر باستبعاد أفراد الأسرة الذين يتابعون الإجراءات من قاعة الجلسة / المحكمة في حال استمروا في تعطيل المساطر داخل قاعة المحكمة أو هددوا سلامة العموم والأطراف.

دراسة الحالة رقم 6

اتخاذ القرار بشكل مستقل

يقوم قاضيان من القضاة عملا معا بمحكمة استئنافية بالتحدث في المقهى، حيث يقول القاضي «أ»، الذي هو أكبر درجة من القاضي «ب»، أن قرار ما لصالح المستأنف سوف يتم استحسانه من العموم بشكل عام. إذا ماذا يجب أن يفعل القاضي؟

بإتباع الخطوات الأربعة للإطار التحليلي من أجل الوصول إلى النتيجة المفضلة.

هذا مثال على الاستقلال الفردي لكل قاضٍ، حيث تشير التعليقات على مبادئ Bangalore إلى أنه مهما كانت هناك نتيجة محددة، ذات شعبية أو لا، يجب ألا تكون مرتبطة بمداولات القاضي (الفقرة 28)، كما أنه لا ينبغي أن يتأثر القاضي بمصادر خارجية بما في ذلك عضو آخر في السلطة القضائية. وتتطلب هذه المهمة بأن يقوم كل قاضي باتخاذ قراره بشكل مستقل (الفقرة 39)، أما فكرة أن القاضي الذي قام بهذه الملاحظة كان يتوفر على أقدمية أكبر، فليس لها أي تأثير (الفقرة 40)، إذ هي مجرد ملاحظة من قاض أعلى درجة. ويجب على كل قاض أن يتخذ قراره بشكل مستقل، ومع ذلك، فلا ضير في إجراء مناقشة حول مزايا كل جانب من جوانب القضية على سبيل المساعدة في تحليل المشاكل المترتبة عنها. هذا ويجب أن يكون القاضي مقتنعًا في نهاية اليوم بأن قراره لم يتأثر بأي شيء غير الحقائق والقوانين ذات الصلة.

الملحق رقم ت.1

الحياد

1. مراجعة المبدأ والتطبيق

2. الإشارة إلى:

أ. يجب اعتبار الحياد من حيث السلوك والتفكير والكلمات المنطوقة والانتماءات، وغيرها.

ب. يمكن أن يكون الأمر معقدًا لأن القاضي مثل أي شخص آخر لديه مجموعة معقدة من العلاقات مع عائلته وأصدقائه والشركاء السابقين في مجال التجارة أو القانون، والجيران وغيرهم.

ت. يبقى الاختبار هو معرفة ما إذا كان الشخص المعقول والعادل والمطلع الذي ينظر إلى المسألة بشكل عملي وواقعي سيخلص إلى أن القاضي يمكنه أن يبت في القضية بشكل عادل.

الملحق رقم ت.2

الجودة الأساسية المطلوبة من القاضي

الحياد هو الجودة الأساسية المطلوبة من القاضي، حيث يجب أن يكون الحياد موجود على أرض الواقع وكتصور معقول وإذا تم النظر إلى التحيز بشكل معقول، فمن المرجح أن يترك هذا الإحساس شعوراً بالظلم والجور، مما يؤدي إلى تدمير الثقة في النظام القضائي، بحيث يقاس تصور النزاهة وفق معيار ملاحظ معقول، لأن المعيار الذي يتم تبنيه عادة هو معرفة ما إذا كان الملاحظ المعقول، الذي ينظر إلى المسألة بشكل واقعي وعملي، سيعتمد على عدم وجود نزاهة لدى القاضي. كما أن تصور كون القاضي غير نزيه يمكن أن ينشأن من خلال طرق عدة، كأن تنشأ على سبيل المثال من خلال تضارب المصالح أو سلوك القاضي داخل هيئة القضاة أو من خلال أنشطة القاضي واجتماعاته خارج المحكمة.

وقد أوضحت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان أن هناك جانبين لمطلب الحياد: أولاً، يجب أن تكون المحكمة محايدة بشكل شخصي، أي أنه لا يجوز لأي عضو في المحكمة أن يكون له أي تحامل أو تحيز شخصي، حيث يجب افتراض وجود النزاهة الشخصية، ما لم يكن هناك دليل على عكس ذلك. ثانيا، يجب على المحكمة أيضا أن تكون محايدة من وجهة نظر موضوعية، أي أنه يجب عليها تقديم ضمانات كافية لاستبعاد أي شك مشروع في هذا الصدد. وطبقا لهذا المعيار، يجب تحديد ما إذا كانت هناك حقائق مؤكدة قد تثير الشكوك في نزاهة القاضي، وذلك بغض النظر عن سلوكه الشخصي، إذ في هذا الصدد، حتى المظاهر قد تكون لها أهمية معينة وما هو مهم هو الثقة التي يجب على المحاكم في مجتمع ديمقراطي أن تكتسبها لدى العموم، بما في ذلك المتهم. ووفقا لذلك، فإنه يجب على أي قاضٍ الانسحاب إذا كان هناك سبب مشروع يُخشى من ورائه عدم حياده.

السلوك داخل المحكمة

قد يظهر التحيز إما لفظيا أو جسديا كالنعوت أو الإهانات أو الألقاب المهينة أو الصور النمطية السلبية أو محاولات التحرش أو تلك المبنية على الصور النمطية التي قد تكون ذات صلة بنوع الجنس أو الثقافة أو العرق أو أعمال التهديد أو الأعمال المخيفة أو العدوانية التي توحي بوجود صلة بين العرق أو الجنسية والجريمة والإشارات غير اللائقة المتعلقة بالصفات الشخصية. كما يمكن للتحيز أو التحامل أن يتجليا من خلال لغة الجسد، حيث أن التصرف الجسدي قد يشير إلى عدم تصديق الشاهد، وبالتالي التأثير بشكل غير صحيح على هيئة المحلفين. كما أن تعبير الوجه يمكن أن يعطي انطباعا للأطراف أو المحامين في الدعوى أو المحلفين أو وسائل الإعلام وغيرها بظهور مظهر آخر من التحيز. فقد يكون هناك انحياز أو تحامل ضد طرف أو شاهد أو محام، حيث أن توبيخ المحامي غير المبرر والإهانات والتصريحات غير اللائقة عن المتقاضين والشهود والتصريحات التي تبرز الأحكام المسبقة والسلوك المضطرب وغير الصبور قد تدمر مظهر النزاهة ويجب تجنبها، في الوقت الذي تبقى فيه توقعات المتقاضين عالية. إذ لا يتوان البعض في التفكير في التحيز بشكل غير مبرر عندما لا يكون القرار في صالحهم،

لذلك ينبغي بذل كل الجهود لضمان تجنب أو التقليل من هذه الأسباب المعقولة لمثل هذا التصور.

التواصل مع طرف واحد

لا يجب أن يكون هناك تواصل فيما يتعلق بقضية ما بين القاضي وأي من الأطراف في غياب الأطراف الآخرين، ما لم يتم الحصول على موافقة من الغائبين. إذ أن مبدأ النزاهة يمنع بوجه عام الاتصالات الخاصة بين القاضي وأي من الأطراف أو ممثليهم القانونيين أو الشهود أو المحلفين وإذا تلقت المحكمة مثل هذا الاتصال الخاص، فمن المهم أن تسهر على أن يتم إبلاغ الأطراف الأخرى المعنية بشكل كامل وفوري.

السلوك خارج المحكمة

يجب على القاضي، خارج المحكمة أيضا، تجنب الاستخدام المتعمد للكلمات أو السلوك الذي يمكن أن يثير إلى حد معقول الشكوك في عدم وجود الحياد، بحيث أن كل شيء من اجتماعاته أو مصالحه التجارية إلى الملاحظات التي قد يعتبرها القاضي أنها «مزاح غير ضار» من شأنه أن يقلل من النزاهة المتصورة للقاضي. إذ يجب وقف كل نشاط أو اجتماع سياسي متحزب بشكل مطلق وقاطع بمجرد تولي المنصب القضائي، لأن النشاط السياسي الحزبي للقاضي أو تصريحاته غير القضائية المتعلقة بقضايا عمومية مثيرة للجدل قد تقوض حياده ومن المحتمل أيضًا أن تؤدي إلى إرباك الرأي العام حول طبيعة العلاقة بين السلطة القضائية من جهة والسلطتين التنفيذية والتشريعية من جهة أخرى. فأعمال القاضي وتصريحاته الحزبية، بحكم تعريفها، تضع القاضي أمام اختيار أحد جانبي النقاش على الآخر وبالتالي سيتم ترجيح مفهوم التحيز هنا، كما هو حتمي تقريبا، لأن أنشطة القاضي تجذب الانتقادات و/ أو الطعن. وباختصار، فالقاضي الذي يستخدم المكانة المميزة للمنصب القضائي من أجل دخوله الساحة السياسية يعرض ثقة الجمهور في نزاهة القضاء إلى الخطر.

تضارب المصالح

ينشأ احتمال تضارب المصالح عندما تتعارض المصلحة الشخصية للقاضي (أو أقربائه) مع واجبه في الحكم بشكل غير متحيز، حيث أن الحياد القضائي يهم كل من الحياد في الواقع والحياد كما يتصوره الملاحظ المعقول. ففي المسائل القضائية، يجب أن يتضمن معيار تضارب المصالح كلا من التناقض الفعلي بين المصلحة الذاتية للقضاة وواجب الفصل النزيه والظروف التي يمكن فيها للملاحظ المعقول أن يتصور فيه النزاع بشكل معقول؛ مثلا: على الرغم من أن أفراد عائلة القاضي لديهم كل الحق في أن يكونوا ناشطين سياسياً، إلا أنه يجب على القاضي أن يدرك أن مثل هذه الأنشطة لأفراد العائلة المقربين قد تؤثر سلبًا على منظور العموم لنزاهة القاضي، حتى وإن كان ذلك خاطئا، كما يجب على القاضي ألا يسمح لأنشطته المالية بالتأثير في واجب ترأسه للقضايا المعروضة على أنظار المحكمة. وعلى الرغم من أن بعض حالات المنع لا يمكن تجنبها، إلا أنه يجب على القاضي أن يقلل من تضارب المصالح غير الضروري التي تنشأ عندما يحتفظ القاضي بالمصالح المالية في المنظمات والكيانات الأخرى التي

تمثل بشكل منتظم أمام المحكمة، وذلك من خلال تجريد نفسه من هذه المصالح.

بت القاضي في قضية تهمه

ينص المبدأ على أنه لا يجوز لأحد أن يكون قاضيا في قضيته الخاصة، حيث لهذا المبدأ، الذي طورته المحاكم، دلالات متشابهة جدا ولكنها ليست متطابقة. أولاً، يمكن تطبيق هذا المبدأ حرفياً: إذا كان القاضي في الواقع طرفاً في القضية أو كانت له مصلحة اقتصادية في نتيجتها، ويكون حينئذ هو أو هي بالفعل من يبت كقاض في قضيته الخاصة وهذه أسباب كافية لتجريح القاضي واستبعاده. ثانياً، يمكن تطبيق المبدأ أيضاً في الحالات التي لا يكون فيها القاضي طرفاً في الدعوى وليس له مصلحة اقتصادية من نتائجها، بل يتصرف بطريقة تؤدي إلى إثارة شبهة بأنه ليس محايدا، مثل وجود صداقة مع أحد الأطراف. هذه الحالة الثانية ليست بتطبيق حرفي للمبدأ القائل بأنه يجب على المرء ألا يكون قاضياً في قضيته الخاصة، لأن التحيز المتصور للقاضي لا يستفيد منه عادةً هذا الأخير وإنما شخص آخر.

....

اختبار التجريح

إن المعيار المقبول عموما للتجريح هو التخوف المعقول من التحيز، حيث تم تطبيق صيغ مختلفة لتحديد ما إذا كان هناك تخوف من التحيز أو الحكم المسبق. وقد تأرجحت هذه الصيغ بين «احتمال كبير» للتحيز و»احتمال حقيقي» و «إمكانية كبيرة» و «شك معقول» في التحيز، في الوقت الذي يجب أن يكون فيه التخوف من التحيز معقولاً وأن يتم التعبير عنه من قبل أشخاص معقولين وعقلاء ومطلعين، يضعون أنفسهم في نفس القضية ويحصلون على المعلومات المطلوبة. ليبقى الاختبار هو: «ما الصورة التي كونها هذا الشخص، الذي ينظر إلى المسألة بواقعية وبشكل عملي وبعد أن فكر في الأمر؟» هل يعتقد هذا الشخص أنه من الأرجح أنه قد لا يحكم القاضي، سواء بوعي أو بغير وعي، (أو قد يحكم) بشكل عادل «؟ لقد تم طرح الافتراض المنطقي لملاحظ معقول حول سلوك القاضي من أجل التأكيد على أن الاختبار موضوعي، ومبني على الحاجة إلى ثقة العموم في القضاء ولا يعتمد فقط على تقييم قضاة آخرين لقدرة أو أداء زميل لهم.

ويجب ألا يكون القاضي حساسًا بشكل لا مبرر له وألا يعتبر طلب تجريحه إهانة شخصية له. وإذا كان القاضي سيقوم بذلك فمن المرجح أن يصبح حكمه محاطًا بالشكوك وإذا نقل القاضي ذلك الاستياء صراحةً إلى الطرفين، فستكون النتيجة على الأرجح هي إثارة الشكوك لدى مقدم الطلب، إذ عندما يدعي مشكك معقول وجود تحيز مزعوم، يكون القاضي معنيا في المقام الأول بتصورات مقدم الطلب عن تجريحه. كما أنه من المهم بأن يحرص القاضي على تحقيق العدالة وهو مبدأ أساسي في القانون والسياسة العامة، وبالتالي وجب على القاضي الذي يُطلب تجريحه أن يضع في اعتباره أن المطلوب، لاسيما في التعامل مع طلب التجريح، هو عدم التحيز الواضح.

ضرورة

قد تتطلب الظروف الاستثنائية الخروج عن المبدأ المذكور أعلاه، إذ أن فقه الضرورة يسمح للقاضي الذي تم استبعاده من الاستماع والبت في قضية ما، عندما قد يؤدي عدم القيام بذلك إلى ظلم أحد الأطراف. وقد يحدث هذا عندما قد يؤدي التأجيل أو الإلغاء إلى ضرر غير مبرر أو عندما لا يكون هناك أي قاض آخر متاح بشكل معقول وغير مجرح بنفس الطريقة، وإذا لم يقم القاضي المعني بالبت، لا يمكن تشكيل هيئة محكمة للاستماع وتحديدها المشكل في القضية. وبطبيعة الحالة، تكون مثل هذه الحالات نادرة وخاصة.

دراسة الحالة رقم 1

القدرة على محاولة حل قضية بشكل محايد

تم تعيين أحد القضاة من أجل الاستماع في قضية سائح أوروبي متهم بالسياقة في حالة سكر مما أدى إلى حدوث وفاة، حيث يُزعم أن المتهم قد دهس مجموعة من المراهقين بعد تناوله كمية كبيرة من الكحول فيما حفيدة القاضي توفيت في حادثة سيارة منذ حوالي عامين. وقد أثارت هذه القضية ضجة إعلامية واسعة النطاق لأن سائق السيارة لم يتم اتهامه على الإطلاق على الرغم من أن الجميع كانوا على يقين أنه كان عائدا من حفلة تم فيها استهلاك قدر كبير من الكحول.

اتبع الخطوات الأربعة للإطار التحليلي من أجل الوصول إلى الإجابة المرجوة

إنه مثال على إشراك مبدأ النزاهة، حيث ينص مبدأ Bangalore رقم 2.5 على أنه يجب على القاضي تجريح نفسه من المشاركة في أية قضايا لا يستطيع البت فيه بنزاهة أو قد يظهر فيها للملاحظ المعقول أنه غير قادر على البت بشكل نزيه. وكما تشير الفقرة 87 من التعليق على مبادئ بنغالور، ينبغي على القاضي أن يباشر إجراءات من شأنها أن تعكس الانفتاح والحياد والإنصاف لجميع المعنيين بالمحاكمة ونتائجها. ويجب على القاضي أن يفكر فيما إذا كان قادرا على البت في القضية بشكل محايد وحتى إذا كان يعتقد أنه يستطيع ذلك، سواء أظهر للملاحظ المعقول أنه لن يكون قادراً على البت في القضية بنزاهة بسبب مأساتها العائلية السابقة. وفي غياب شروط الضرورة، يجب أن ينظر القاضي في هذه المخاوف بعناية لأن التحيز والانحياز المتصور لهما نفس القدر من الخطورة.

دراسة الحالة رقم 2

التأثير الخارجي على اتخاذ القرار القضائي

هناك قاضية تعمل في مكتبها من أجل اتخاذ قرار في قضية وكانت القاضية قد أدانت ابن أحد رجال الأعمال البارزين بتهمة الاتجار بالكوكايين وهي تعلم أن الخيار الوحيد هو السجن، لكن لديها السلطة التقديرية حول مدة العقوبة. فجأة يرن هاتفها، إنه مسؤول رفيع المستوى في وزارة العدل، والذي يخبرها أنها يجب أن تعرف أن رجل الأعمال قد تبرع بمبلغ كبير من المال للمدرسة المحلية لمساعدة الطلبة المحتاجين. ماذا يجب أن تفعل القاضية؟

اتبع الخطوات الأربعة للإطار التحليلي من أجل الوصول إلى الإجابة المرجوة

هذا المثال يثير مبادئ الاستقلال والحياد والنزاهة، بحيث يتطلب مبدأ Bangalore رقم 1.1 من القاضي أن يمارس الوظيفة القضائية دون الخضوع لأي تأثيرات خارجية أو حوافز أو ضغوط أو تهديدات أو تداخلات،

مباشرة أو غير مباشرة، من أي جهة أو لأي سبب كان. وكما تمت الإشارة في الفقرة 29 من التعليق على مبادئ بنغالور، فإن أي محاولة للتأثير على القاضي يجب أن تتم فقط في المحكمة العلنية من قبل المتقاضين أو محاميهم، كما أنه بغض النظر عن المصدر، سواء كان ذلك في العائلة أو الأصدقاء أو الوزراء أو السياسيين، فإن جميع هذه الجهود، أكانت مباشرة أو غير مباشرة، يجب رفضها بشكل قاطع.

دراسة الحالة رقم 3

تنازع المصالح ـ مصلحة شخصية في النتائج

تم تعيين قاض للبت في قضية نزاع بين البلدية ومالك أرض حول استغلال قطعة أرضية، حيث المالك يريد بناء مركز ترفيهي فيما ترى البلدية إن المنطقة غير مخصصة لهذا النوع من النشاط وأن المراهقين هم الذين سينجذبون إلى المركز المقترح مما يعني أن المتسوقين الأكبر سنا لا يروا مصلحة في وجود مركز من هذا القبيل في المنطقة. وعلما بأن أخت زوجة القاضي تمتلك متجرا لبيع الملابس قريبا جدا من هذه الأرض، فهل يتعين على القاضي النظر في هذه القضية؟

اتبع الخطوات الأربعة للإطار التحليلي من أجل الوصول إلى الإجابة المرجوة.

كما هو مشار إليه في مبدأ Bangalore رقم 2، فإن النزاهة لا تنطبق فقط على قرار القاضي بل أيضا على العملية التي يتم وفقها اتخاذ القرار، حيث ينص المبدأ رقم 2-1 على أن يقوم القاضي بأداء واجباته القضائية دون محاباة أو تحيّز أو تحامل.

تثير هذه المشكلة القلق بشأن اتخاذ القضاة قرارات لأسباب أو مكاسب شخصية، إذ من المهم أن ينظر الملاحظ المعقول والمعرف إلى القاضي على أنه محايد. فقد يكون هناك احتمال تضارب في المصالح إذا تعارضت المصلحة الشخصية للقاضي أو أفراد عائلته مع واجب القاضي في البت بشكل محايد. وفي هذه القضية يمكن تصور عدم الحياد من خلال المصلحة المالية لأخت زوجة القاضي في ما ستؤول إليه القضية، إذ كما هو مشار في الفقرة 52 من التعليقات على مبادئ بنغالور، يجب أن يكون الحياد موجودا في أرض الواقع و كذا على شكل تصور معقول يقاس بمعيار الملاحظ المعقول. كما تشير الفقرة 55 إلى أنه يجب على القاضي تجنب كل نشاط يوحي بأن قراره قد يتأثر بعوامل خارجية مثل علاقته الشخصية مع طرف ما لديه مصلحة في نتيجة القضية.

دراسة الحالة رقم 4

تنازع المصالح ـ روابط عائلية

أصبح نجل القاضي محامياً وهو يمارس بشركة محاماة كبيرة، فهل يمكن للقاضي:

- النظر في قضايا مكتب المحاماة المذكورة؟

- النظر في قضايا يكون أحد أطرافها زبونا لهذا المكتب، وقد يكون الابن يعمل على ملفات أخرى لذلك الزبون؟ من أجل إدخال بعض التنوع، فإن هذا السؤال يفسح المجال أمام مناقشة مفتوحة بين الطلبة، بحيث ستساعد النقاط أدناه المدرب في إدارة النقاش.

يثير هذا المثال قضايا الحياد والولاء المقسم وتضارب المصالح، فما الذي يمكن أن يستخلصه شخص عاقل ومحايد ومطلع، يضع نفسه في الموقف ويعالج القضية بواقعية وبشكل عملي ويفكر مليا في الأمر؟ إن هذا الاختبار يعتمد على الحاجة إلى ثقة العموم في القضاء، حيث أن الاختبار الموضوعي لا يستند إلى القناعة الشخصية للقاضي في قدرته على البت في القضية بشكل محايد، بل على الكيفية التي ينظر بها الشخص المعقول والمطلع إلى القضية (الفقرة 56 من التعليق).

في هذه الحالة، وجود فرد من أفراد العائلة داخل مكتب محاماة يترافع في القضية أمام القاضي يثير مخاوف موضوعية ومشاكل تتعلق بتصورات التحيز، كما تتم إثارة مخاوف مماثلة عندما يكون الزبون، الذي يقوم لصالحه ابن القاضي بعمل آخر، طرف في القضية أمام القاضي. فهل هناك تصور بأنه إذا لم يبت القاضي في القضية لصالح زبون ابنه، سيفقد ابنه ذلك الزبون؟

دراسة الحالة رقم 5

تنازع المصالح - العلاقة السابقة مع الشاهد

تم تعيين قاضٍ للنظر في قضية ببلدة صغيرة لأنه لا يمكن لأي قاضٍ محلي أن يأخذ القضية، بحيث يتعلق الأمر بقضية قتل يكون فيها المتهم ابن رجل أعمال بارز ومن المتوقع أن تستمر القضية لمدة أسبوع. في اليوم الثاني من جلسات الاستماع، تستدعي النيابة خبير في الجروح الناجمة عن طلقات نارية، لكن القاضي يعرف الخبير لأنهما كانا أصدقاء خلال أيام الجامعة. فهل يجب أن يبت القاضي في القضية؟

اتبع الخطوات الأربعة للإطار التحليلي من أجل ا-لوصول إلى الاستجابة المرجوة

قد تتطلب شروط الضرورة الابتعاد عن الالتزام الصارم بمبدأ الحياد، حيث أنه وفقا للفقرة 100 من التعليق على مبادئ Bangalore، فإن القاضي الذي قد يجرح نفسه من لنظر أو من الاستمرار في النظر في القضية (بعد أن يكتشف أن الشاهد الخبير كان صديقًا سابقا له) قد يسمح لنفسه بالاستمرار في البت في القضية إذا كان عدم بته قد يؤدي إلى حدوث ضرر ما، حيث سيؤدي بطلان الدعوى إلى ضرر غير مبرر، أو عندما لا يكون هناك قاض

آخر متاح بشكل معقول لأنه تم تجريحه من البت في القضية وهذه ستكون حالة نادرة. في هذه الحالة، إذا لم تكن هناك شروط الضرورة، فيجب على القاضي أن يوازن بين قرب العلاقة السابقة وطولها وبعدها في الماضي من أجل تحديد ما إذا كان ذلك يخلق تصورا معقولًا لوجود تحيز.

الملحق رقم ث.1

النزاهة

تنطبق على الحياة العامة والخاصة

يجب على القاضي الحفاظ على معايير عالية في حياته الخاصة والعامة، بحيث يكمن السبب في ذلك إلى النطاق الواسع للخبرة والسلوك البشريين اللذين يمكن أن يُطلبا من القاضي من أجل إصدار حكم ما، إذ في حال كان القاضي يُدين علناً ما يمارسه في حياته الخاصة، فسيُنظر إليه على أنه منافق وهذا سيؤدي حتما إلى فقدان ثقة العموم في القضاء، لذلك ينبغي ألا ينتهك القاضي معايير المجتمع أو يشارك في الأنشطة التي تؤدي بوضوح إلى تشويه سمعة المحاكم أو السلطة القضائية. وفي محاولة لتحقيق التوازن الصحيح، يجب على القاضي، من وجهة نظر ملاحظ معقول ومحايد ومطلع في المجتمع، أن يأخذ بعين الاعتبار في ما إذا كان من المحتمل أن يدعو السلوك المقترح إلى التشكيك في استقامته أو إلى التقليل من احترامه كقاضي. وإذا كان الأمر كذلك، ينبغي تجنب السلوك المقترح.

وقد تم اقتراح بأن المسألة لا تتعلق بمعرفة ما إذا كان الفعل أخلاقيًا أم غير أخلاقي أو ما إذا كان مقبولًا أو غير مقبول بحسب معايير المجتمع (التي يمكن أن تؤدي إلى فرض تعسفي ومتقلب للأخلاق الضيقة)، لكن كيف ينعكس هذا الفعل على العناصر المركزية لقدرة القاضي على القيام بالمهمة التي تم تعيينه من أجلها: العدل والاستقلال واحترام العموم وبالتالي، فقد تم اقتراح (شامان ولوبيت وألفيني، السلوك القضائي والأخلاقيات، ص 335-353) أنه في خلال إصدار حكم في مثل هذه المسألة، يجب دراسة العوامل الستة التالية:

I. الطبيعة العامة أو الخاصة للفعل؛

II. مدى حماية السلوك كحق شخصي؛

III. درجة السلطة التقديرية التي يمارسها القاضي؛

IV. ما إذا كان السلوك ضارًا أو عدائيا اتجاه للآخرين؛

V. درجة احترام أو عدم احترام العموم أو الأفراد من العموم الذين يظهر لهم السلوك؛

VI. الدرجة التي يشير فيها السلوك إلى التحيز أو التحامل أو التأثير غير المناسب.

ويقال بأن استخدام هذه العوامل من شأنه أن يساعد في إيجاد توازن بين توقعات العموم وحقوق القاضي.

النزاهة داخل المحكمة

لكون المظهر لا يقل أهمية عن الواقع في أداء المهام القضائية، يجب أن يكون القاضي بعيدا عن دائرة الشكوك، بحيث يجب ألا يكون القاضي صادقا فحسب، بل يتعين أن يبدو كذلك. إذ لا يجب على القاضي أن يصدر قراراً نزيهاً ومحايدا فحسب، بل ويجب أن يقوم بذلك بطريقة لا تثير أي اشتباه في عدله ونزاهته وحتى في استقامته. لذلك، حتى وإن كان يتعين على القاضي أن يمتلك الكفاءة في القانون من أجل تأويل القانون وتطبيقه بشكل فعال، فإنه من المهم كذلك أن يتصرف بطريقة تجعل الأطراف المعنية أمام المحكمة تثق في حياده.

لا يجوز للقاضي في المحكمة أن يغير جوهر أسباب القرار الذي تم إصداره شفويا، في الوقت الذي يبقى فيه تصحيح الزلات أو سوء التعبير أو القواعد اللغوية أو إدراج شهادة قد أُغفلت وقت البت أو الحكم الشفوي، أمرا مقبولا. ويجب على القاضي ألا يتصل بشكل خاص بمحكمة الاستئناف أو قاضي بمحكمة الاستئناف فيما يتعلق بأي استئناف ضد قراره، كما يجب عليه أن يفكر فيما إذا كان من المناسب استخدام أحد الأقارب كموظف بمكتبه وأن يحرص على مراعاة مبادئ التوظيف المناسبة قبل إعطاء أي تفضيل لأحد الأقارب في التوظيف الرسمي.

الاحترام الصارم للقانون المطلوب

عندما ينتهك القاضي القانون الذي أقسم على احترامه، فهو يشوه بذلك سمعة المنصب القضائي ويشجع على عدم احترام القانون ويضعف ثقة العموم في نزاهة السلطة القضائية نفسها. وبالتالي يجب على القاضي أن يحترم القانون ويطبقه تطبيقا تاما، الأمر الذي قد يراه البعض على أنه انتهاك بسيط نسبياً من شأنه أن يجذب الدعاية ويؤدي إلى تشويه سمعة القاضي وإثارة التساؤلات بشأن نزاهة القاضي والجهاز القضائي بشكل عام.

الملحق رقم ث.2

دراسة الحالة رقم 1

تصرف زميل داخل الجلسة

وأنت تجلس في المقهى تناقش مباراة التنس التي جرت نهاية الأسبوع الماضي مع زميلين قضائيين ودخل زميل آخر ويطرح كتبه على الطاولة قائلا أنه قضى وقتا طويلا مع محام غير مهيأ للترافع، متفاخرا بأنه قام بتلقينه درسا. وفي وقت لاحق بعد ظهر ذلك اليوم، التقيت بالموظف الذي كان في قاعة المحكمة في ذلك اليوم ووصف كاتب الضبط المشهد بأنه محرج للجميع لأن القاضي أساء إلى محام شاب قليل الخبرة لم يكن مرتاحًا بشكل خاص في قاعة الجلسة. ما الذي يجب فعله، إن كان هناك ما يمكن للقاضي فعله ؟

اتبع الخطوات الأربعة للإطار التحليلي من أجل الوصول إلى الاستجابة المرجوة.

يجب على القاضي أداء واجباته القضائية بمهنية وحرص، بما في ذلك، كما هو مشار إليه في الفقرة 199 من التعليق على مبادئ بنغالور، أن يكون على وعي بالتأثير الفعلي لسلوكه على المتقاضين ومحاميهم، بحيث يمكن التحدث عن تعزيز ثقة العموم في القضاء ليس فقط حينما يكون القاضي ذي كفاءة عالية في القانون، بل حينما يمتلك أيضًا المهارات الشخصية والاجتماعية التي تمكنه من التعامل مع جميع الأشخاص الذين يقفون أمامه في القضايا المعروضة عليه بشكل مناسب وبكل حساسية. وكما هو مشار في الفقرة رقم 213 من التعليق، فإن التصرف غير المناسب وغير الملائم الذي لا يحترم قاعة المحكمة يمكن أن ينقل انطباع التحيز أو اللامبالاة ومن شأنه أن يمس بحق المتقاضي في أن يُستمع إليه. فمعاملة المتقاضي بطريقة غير لائقة أو بشكل فض، أو أنه يشهد على مثل هذه المعاملة لمحاميه، تؤثر سلبًا على التجربة القضائية للمتقاضي وعلى سمعة المحاكم بشكل عام.

إذن، يجب على القاضي أن يستمع ويبت في القضايا بحكمة، حيث ينص مبدأ Bangalore رقم 6.6 على أن يحافظ القاضي على النظام واللياقة في كافة القضايا المعروضة على المحكمة وأن يكون صبورا ووقورا ودمث الخلق في علاقته مع الأطراف المتنازعة والمحلّفين والشهود والمحامين. وكما هو مشار في الفقرات 214-215 من التعليق، ليس من المناسب أبدًا أن يقاطع القاضي مرارًا محاميا دون مبرر أو أن يسيء أو يسخر من سلوك المحامي أو من حججه، حيث يجب على القاضي أن يتصرف بلباقة ويتوقع المجاملة من جميع الذين يمثلون أمامه. فالتوبيخ غير المبرر للمحامي أو السخرية أو السلوك المنفلت يُقوضُ النظام واللياقة داخل قاعة الجلسة والمحكمة، إذ لا ينبغي أن يؤدي أسلوب تدخل القاضي إلى المساس بمفهوم الحياد.
وعندما يأخذ القاضي علما عن طريق أدلة موثوق في صحتها (في هذه الحالة بالاستماع إلى التسجيل الصوتي لجلسة الاستماع) بسلوك غير مهني لقاض آخر، يتوجب عليه اتخاذ التدابير المناسبة التي قد تشمل الاتصال المباشر غير الرسمي مع القاضي، إما شخصيا أو بمساعدة قاض أكبر درجة يحظى بالاحترام داخل المحكمة أو عن طريق

جمعية القضاة المحليين، بحيث سيحدد القاضي ما إذا كان الانتهاك خطيراً و/أو جزءاً من نمط سلوكي يتطلب من القاضي الإبلاغ عنه إلى رئيس قضاة المحكمة. (التعليق الفقرة 218).

دراسة الحالة رقم 2

التوقيع على التماس من قبل قاض / أحد أعضاء الأسرة

يعيش أحد القضاة في منطقة جميلة بالمدينة، هادئة ومعزولة ولكنها عملية للغاية من أجل الوصول إلى حي للتسوق ينبض بالحياة، مع الكثير من المطاعم والمقاهي الجيدة. لكن المدينة تريد توسيع الطريق الذي يتيح الوصول إلى منطقة التسوق، حيث هناك مساحة كافية للتوسيع ولكن من المتوقع أن تخصص الطريق الأوسع للشاحنات الكبيرة من أجل المرور عبر المدينة. والآن، هذه الشاحنات بحاجة للذهاب في جميع أنحاء المدينة ومن المرجح أن يؤدي ذلك إلى زيادة الضوضاء الناتجة عن حركة المرور ويجعلها أقل أمانًا لعبور المشاة من المنطقة حيث يسكن القاضي إلى منطقة التسوق، لذلك يُعد السكان التماسا لتقديمه إلى البلدية اعتراضا على توسيع الطريق، حيث طلبت اللجنة المنظمة من القاضي وزوجته توقيع الالتماس. هل يجب على القاضي التوقيع على الالتماس؟ وهل يجب أن توقع زوجته؟ إذا كان هناك اجتماع للسكان حول توسيع الطريق المقترح، هل ينبغي على القاضي الحضور لهذا الاجتماع؟

اتبع الخطوات الأربعة للإطار التحليلي من أجل الوصول إلى الاستجابة المرجوة.

طبقا لمبدأ Bangalore رقم 4.2 والفقرة رقم 114 من مذكرة التعليق، يجب على القاضي أن يتصرف بطريقة تتماشى مع سمعة المنصب القضائي، بحيث يجب عليه أن يضع بالحسبان بأن يكون موضع مراقبة عامة بشكل مستمر وأن يتم التعليق عليه وأن يقبل بعض القيود على أنشطته، سواء على المستوى المهني أو الشخصي، حيث تشير الفقرة 136 على ضرورة أن ينظر العموم إلى القاضي باعتباره مقاربة غير متحيزة ومنفتحة في اتخاذ القرار. كما تشير الفقرة 65 من التعليق إلى أنه يجب على القضاة تجنب المشاركة في النقاشات الخلافية التي قد تُعتبر بشكل معقول على أنها متحزبة سياسياً ويجب عليهم أيضا تجنب استغلال منصبهم القضائي لتحقيق مكاسب شخصية (الفقرة 144 من التعليق)، لكن لا يتعين عليهم التخلي عن كل حقوقهم كمواطنين ولا يجب حرمانهم من متابعة مصالحهم المشروعة.

ومع ذلك، يجب الحرص على عدم المساس بسمعة المنصب القضائي وعندما يسعى القاضي إلى متابعة مصالحه المشروعة، يتعين عليه الحرص على عدم القيام بذلك كمواطن خاص دون استخدام منصبه القضائي بأي شكل من الأشكال لتحقيق مصالحه. أما بالنسبة للأنشطة السياسية لأفراد الأسرة، فيجب على القاضي أن يبقى بعيدا بما فيه الكفاية عن تصرفات أفراد عائلته لضمان عدم وجود تصور بأنه يستخدم مكانته في تبني وجهة نظر معينة.(الفقرة رقم 38 (ج) من التعليق).

دراسة الحالة رقم 3

قدرة الزميل على أداء الوظيفة القضائية

لقد سمعت شائعات حول سلوك أحد زملائك، حيث كان قاضيا لسنوات عديدة وكان دائما يبدو في بعض الأحيان مثل «الأستاذ الشارد الذهن»، إذ كان يمزح عن مدى نسيانه والآن، مع ذلك، قد سمعت أنه في بعض الأحيان يأتي إلى قاعة المحكمة ويطرح أسئلة دفعت بالبعض إلى الاعتقاد بأنه مرتبك حول المكان الذي يوجد فيه وعندما يُذكر اسمه خلال الاجتماعات القضائية، فإن قضاة آخرين يديرون أعينهم ويبتسمون. ما الذي يمكن فعله، إن كان هناك ما يمكن للقاضي فعله؟

اتبع الخطوات الأربعة للإطار التحليلي من أجل الوصول إلى الإجابة المرجوة.

تشير الفقرة 218 من التعليقات على مبادئ Bangalore إلى أنه ينبغي على القاضي اتخاذ التدابير المناسبة عندما يأخذ علما من خلال الأدلة الموثوقة التي تشير إلى احتمال وجود سلوك غير مهني من جانب قاض آخر. وقد يكون الاتصال المباشر بالقاضي بمساعدة أحد القضاة الأعلى درجة بالمحكمة أو جمعية القضاة المحليين كافياً لإبلاغ القاضي المعني بالحاجة إلى التفكير في قدرته على أداء مهامه القضائية بكفاءة.

ويمكن أن تساهم مبادئ الأخلاقيات القضائية للمجلس الكندي للقضاء في هذه المناقشة، حيث تشير التعليقات على هذه المبادئ إلى أنه:

- بالإضافة إلى أن القضاة يحترمون شخصيا معايير السلوك العالية، إلا أنه عليهم أيضاً تشجيع ودعم زملائهم القضاة على الاتصاف بنفس السلوك لأن السلوك المشكوك فيه من قبل قاضٍ واحد ينعكس سلبا على الجهاز القضائي ككل.

- إذا كان القاضي على دراية بالأدلة التي، من وجهة نظر القاضي، موثوقة وتشير إلى احتمال قوي بوجود سلوك غير مهني من قبل قاض آخر، مما يستدعي النظر بجدية في أفضل السبل من أجل الحرص على اتخاذ التدابير المناسبة، مع مراعاة المصلحة العامة خلال إقرار العدالة.

وقد يكون ذلك على شكل التشاور أو إجراء بحث لدى الزملاء أو إبلاغ رئيس المحكمة أو نائبه المنتسب للمحكمة[3] .

[3] المجلس الكندي للقضاء، المبادئ الأخلاقية للقضاة، 1998، ص 16، فقرة 7 .

دراسة الحالة رقم 4

تعزيز مصالح أحد أفراد الأسرة

في وقت متأخر من مساء أحد الأيام، أتي ضابط شرطة إلى باب سكن القاضي برفقة ابن القاضي، حيث يحيي الشرطي القاضي باسمه ويدعوه بالقاضي، مشيرا بأن ابن هذا الأخير قد قبض عليه مع ثلاثة مراهقين آخرين وهم يخربون سيارات في الحي عن طريق طلائها بالطلاء الأسود. ماذا يجب على القاضي أن يفعل وأن يقول؟

اتبع الخطوات الأربعة للإطار التحليلي من أجل الوصول إلى الإجابة المرجوة.

يشير مبدأ Bangalore رقم 4.9 بوضوح وكذا الفقرات 144-146 من التعليق على مبادئ Bangalore إلى أنه يجب على القاضي ألا يستخدم هيبة المنصب القضائي لتعزيز مصالحه الخاصة أو مصالح أفراد عائلته. وفي هذه الحالة، يجب على القاضي تفادي استخدام مكانته لإخراج أحد أفراد عائلته من مشكل قانوني، لأن مثل هذا الشطط في استعمال السلطة القضائية يقوض ثقة العموم في القضاء.

كما أن دراسة الحالة هذه تفسح المجال لتمرن المشاركين على التواصل فيما بينهم، بحيث وبمجرد إعدادهم لإستراتيجية تهدف إلى ضمان تفادي أي شطط في استعمال السلطة القضائية، يجب عليهم التمرن على إيصال أجوبتهم إلى ضابط الشرطة.

دراسة الحالة رقم 5

جمع التبرعات من أجل منظمات خيرية

يشارك عضو بارز في الجهاز القضائي، القاضي موريس، مع جمعية خيرية مسيحية منذ سنوات عديدة، إذ تقوم هذه الأخيرة ببناء منازل للعائلات الفقيرة العاملة من خلال العمل التطوعي، بحيث تباع المنازل من دون فوائد للعائلات المحتاجة التي يتم اختيارها دون النظر إلى انتمائهم الديني أو العرقي، من خلال استخدام جميع أقساط الرهون العقارية لشراء المواد التي تمكن من بناء المزيد من المنازل.

ويقترح القاضي Morris بأن يشارك أحد القضاة الذين يتم تعيينهم حديثاً في لجنة للإشراف مع أعضاء من مهنة المحاماة وكتاب الضبط والأمناء القانونيين والطلبة المتدربين من أجل جمع الأموال ثم بناء المنزل بالعمل التطوعي وسوف يشارك المجتمع القانوني الواسع في المشروع. وكجزء من لجنة الإشراف، يتوقع من هذا القاضي الجديد جمع الأموال من السلطة القضائية وحضور الاحتفال الافتتاحي للأشغال والمشاركة في بناء المنزل. هل يجب أن يوافق القاضي الجديد على أن يكون جزءًا من لجنة الإشراف؟

اتبع الخطوات الأربعة للإطار التحليلي من أجل الوصول إلى الإجابة المرجوة.

يثير هذا السؤال مسائل تتعلق بمعرفة ما إذا كان من المناسب للقاضي دعم قضايا معينة بخبراته وأمواله الشخصية.

ليس ثمة على الأرجح أية مشكلة في المشاركة في أي نشاط من الأنشطة في مثل هذه الحالة، بما في ذلك جمع الأموال، طالما أن القاضي يقتصر فقط على أنشطة جمع الأموال من القضاة الآخرين وبالتالي لا يوجد خطر من تعرض القاضي للانتقاد لاستخدامه منصبه القضائي من أجل الدفاع عن قضية متحزبة لطرف معين.

وتبقى القيود التي يجب على القضاة التصرف من خلالها فيما يتعلق بالنشاط الخيري أمور مثيرة للجدل، بحيث تقترح المبادئ الأخلاقية للقضاة بالمجلس القضائي الكندي بأن السبب في ذلك هو أن القضية ترمي إلى تحقيق التوازن بين الاعتبارات التالية:
من ناحية، هناك جوانب مفيدة سواء بالنسبة للمجتمع المحلي أو للسلطة القضائية، حيث ينشط القاضي في أشكال أخرى من مجالات الخدمة العامة وهذا أمر يحتاج إلى أن يتم تقييمه على ضوء تطلعات وظروف مجتمع معين.
ومن ناحية أخرى، قد يؤدي تدخل القاضي في بعض الحالات إلى تقويض تصورات النزاهة ويؤدي إلى عدد لا مبرر له من حالات التنحي[4] .

تنص القاعدة رقم 4.ت (3) (ب) من مدونة السلوك القضائي لجمعية المحامين الأمريكية لسنة 1990 على ما يلي:

يمكن للقاضي أن يتصرف بصفته ضابطًا أو مديرًا أو وصيًا أو مستشارًا غير قانوني أو كعضو أو غير ذلك [لمنظمة تهتم بتطوير القانون أو النظام القضائي أو إقامة العدل أو لأهداف تعليمية ودينية وخيرية وأخوية أو مدنية]:

(1) يمكن أن يساعد مثل هذه المنظمة في التخطيط لجمع الأموال وقد يشارك في تدبير أموال المنظمة واستثمارها ولكنه لا يشارك بشكل شخصي في طلب الأموال وغيرها من أنشطة جمع الأموال، باستثناء أن القاضي قد يطلب أموالاً من قضاة آخرين الذين لا يمارس عليهم أية سلطة إشرافية أو إستئنافية[5] .

[4] المجلس القضائي الكندي، المبادئ الأخلاقية للقضاة، 1998، ص 34، فقرة ت.3.

[5] كما هو مقتبس من منظمة سينتيا غراي، جمعية القضاء الأمريكية، المنظمات التي تمارس التمييز غير المبرر (شيكاغو: جمعية القضاء الأمريكية، 1996) في1

(2) وفيما يتعلق بتقديم مساهمة مالية لجمعية خيرية معينة، قد يقول البعض بأن هذه مسألة تتعلق بالضمير الفردي، فيما سيقول آخرون بأن المساهمات لا ينبغي أن يقدمها القاضي إذا كان هناك خطر من تورطه في البت في قضية ما من قبل المؤسسة الخيرية، حيث من المشكوك فيه بأن تشكل الوقائع المذكورة أعلاه خطراً على حياد القاضي أو استقلاله.

دراسة الحالة رقم 6

استخدام القاضي لوسائل التواصل الاجتماعي

تلقى القاضي إشعارًا بأن زميل له دون شيئا جديدا على موقع فيسبوك، بحيث ولج القاضي إلى صفحة الفيسبوك الخاص به ليجد ما يلي في حائط الأخبار:

«لقد أصدر رئيس المحكمة X واحداً من أكثر الأحكام سخافة التي لم يسبق لي أن قرأتها، حينما قرر عدم إصدار حكم بالسجن لمدة طويلة على شخص أدين بتهمة استغلال الأطفال في المواد الإباحية. فربما لن يرسله إلى السجن على الإطلاق «.

يصاب القاضي الذي يقرأ المنشور بالصدمة من اللغة المتهكمة وهو يعلم بأن القاضي الذي نشر التعليق يفرض قيود مهمة فيما يتعلق بالخصوصية حتى لا يرى سوى عدد قليل جدًا من الأشخاص هذا المنشور. إذن، ما الذي يجب أن يفعله القاضي؟

اتبع الخطوات الأربعة للإطار التحليلي من أجل الوصول إلى النتيجة المرجوة.

يجب على القضاة أن يكونوا حذرين من مخاطر وسائل التواصل الاجتماعي، كما يجب عليهم التأكد من أن يكون محتوى صفحاتهم غير قابل للعرض إلا من قبل عدد محدود من أفراد العائلة والأصدقاء والحرص على أن لا تقلل التعليقات التي يقدمون بها من مكانة القاضي أو القضاء بشكل عام.

وفي هذه الحالة، يمكن للقاضي الاتصال بزميله ونصحه بضرورة حذف هذا المنشور. وإذا قام القاضي بذلك، فسيبقى هناك خطر بأن يكون المنشور قد تم نسخه أو قام شخص ما بأخذ لقطة شاشة منه، كما يمكن للقاضي أيضا التفكير في الإبلاغ عن هذا الحادث إلى رئيسه بالمحكمة.

الملحق رقم ذ.1

الاستقامة

ملخص النقاط التي يجب استخلاصها

1. الإشارة إلى:

أ. تكون حياة القضاة معرضة للقيود بشكل كبير، لكن لا يجوز لهم الانعزال تمامًا عن المجتمع.

ب. يكون الحضور إلى أنشطة هيئة المحاماة مناسب إذا تم بعناية مع تجنب أي سلوك قد يؤدي إلى ظهور التحيز أو المحسوبية.

ت. يجب أن يكون القضاة على علم بأية محاولات من العائلة أو الأصدقاء للتأثير على عملية اتخاذ القرار.

ث. يمتلك القضاة حقًا محدودًا في التعبير عن أنفسهم علنًا والانخراط في القضايا المجتمعية، لكن يجب ألا يُظهروا سلوكًا قد يؤدي إلى استنتاج مفاده أن القاضي متحيزًا أو منحازا لأي طرف يمكن أن يمثل أمام القاضي.

ج. لا ينبغي للقاضي أن يسيء إلى هيبة المنصب القضائي من أجل تحقيق المكسب الشخصي أو معاملة تفضيلية أو خدمة لفائدة طرف ما.

ح. الانخراط في التعليم القانوني والقضائي أمر جيد. ومع ذلك، يجب على القضاة تجنب قول أي شيء يمكن اعتباره رأيًا في قضية ما أمام المحكمة.

خ. يجب ألا يقبل القضاة أو عائلاتهم الهدايا التي يمكن اعتبارها على أنها مقابلاً لأي خدمة قضائية.

الملحق رقم ذ.2

الاستقامة

(ملاحظة: نظرًا لأن هذه الوحدة كبيرة وتضم العديد من المشكلات المختلفة، يجب على المدرب التفكير في تقسيم المحاضرة إلى أقسام، حيث تم إدراج دراسات الحالة في هذه الوثيقة في أماكن مختلفة لتتوافق مع المواضيع المثارة في هذا المقتطف)

التصرف السليم في الحياتين العامة والخاصة

إن الاستقامة ومظاهرها، سواء على المستوى المهني أو الشخصي، عنصران أساسيان في حياة القاضي، فما يهم أكثر ليس ما يفعله القاضي أو لا يفعله، بل ما يعتقده الآخرون بأن القاضي قد فعل شيئاً أو ما قد يفعله. وعلى سبيل المثال، قد يبدو القاضي، الذي يتحدث مطولًا مع أحد المتقاضين في قضية معروضة على المحكمة، على أنه يمنح هذا الطرف ميزة ما، حتى لو لم تكن المحادثة في الواقع مرتبطة بالقضية. وبالتالي، يجب أن يكون القاضي حريصا من أجل تجنب الاتصالات التي قد تؤدي إلى تكهنات بأن هناك علاقة خاصة مع شخص ما قد يميل القاضي إلى منحه ميزة معينة. وبما أن العموم يتوقع درجة عالية من السلوك من جانب القاضي، فإنه يجب عليه، عندما يكون في شك حول الانخراط في نشاط ما أو حضور حدث أو تلقي هدية، طرح السؤال التالي: «كيف سيبدو هذا في نظر العموم؟»

نمط الحياة المحفوف بالقيود

يجب أن يضع القاضي نصب عينيه بأنه سيكون محط تدقيق وتعليق متواصل من العموم وبالتالي يجب عليه قبول القيود على أنشطته التي قد يعتبرها المواطن العادي عبئا ثقيلا، حيث يجب أن يفعل ذلك بحرية وعن طيب خاطر. وهذا ينطبق على كل من السلوك المهني والشخصي للقاضي، كما أن شرعية تصرف القاضي ليست مقياسًا لاستقامته. كما يجب على القاضي أن يتصرف أمام العموم بحساسية وضبط النفس التي يتطلبها المنصب القضائي، لأن إظهار المزاج غير القانوني يسيء إلى العدالة ويتعارض مع هيبة المنصب القضائي. فعلى سبيل المثال، قد تكون الطريقة الملتهبة وأسلوب العيش المتسم بالتبذير غير مقبولين مقارنة مع نمط العيش المقتصد بشكل خاص.

العلاقات مع المحامين

إن التواصل الاجتماعي بين أعضاء السلطة القضائية وأعضاء هيئة المحاماة هو تقليد قديم ومفيد، إذ بما أن القضاة لا يعيشون في أبراج عاجية بل في العالم واقعي، فإنه لا يمكن أن يتوقع منهم قطع جميع علاقاتهم مع هذه الهيئة عند أداء القسم القضائي، كما لن يكون من المفيد تماما للجهاز القضائي بأن يعزل القضاة أنفسهم عن بقية المجتمع،

بما في ذلك من أصدقاء المدرسة والشركاء والزملاء السابقين في مهنة المحاماة. وفي الواقع، فإن حضور القاضي للأنشطة الاجتماعية مع المحامين له بعض الفوائد، بحيث قد تساعد التبادلات غير الرسمية التي تسمح بها مثل هذه المناسبات في تقليل التوترات بين هيئتي القضاة والمحاماة وتخفيف بعض العزلة عن الزملاء السابقين الذين قد احتك بهم القاضي عند ارتقائه إلى المنصب القضائي، لكن مع ذلك، من باب الاحتياط، ينبغي على القاضي أن يتوخى الحذر. فعلى سبيل المثال، يبقى وجود علاقة اجتماعية مع محام يمثل بانتظام أمام قاضٍ مصدر خطر ويتطلب عملية موازنة، إذ من ناحية، لا ينبغي أن يبتعد القاضي عن إقامة علاقات اجتماعية أو علاقات خارج نطاق القضاء. ومن ناحية أخرى، فإن المشكلة الواضحة المتمثلة في ظهور التحيز والمحسوبية تكمن عندما يمثل صديق أو شريك أمام القاضي، بحيث أنه هو الحكم الفصل في ما إذا كان لديه علاقة وطيدة أو شخصية مع محام ما أو أنه هو خلق هذا المظهر، بحيث أنه حينما يتم رسم هذا الخط، فهذا قرار سيتعين على القاضي اتخاذه. والاختبار هو تحديد ما إذا كانت العلاقة الاجتماعية تتدخل في أداء المسؤوليات القضائية وما إذا كان الملاحظ غير المهتم والمطلع تماماً على طبيعة العلاقة الاجتماعية من شأنه أن يغذي شكاً كبير في أن يتم إقرار العدالة.

العلاقات مع الخصوم

يجب على القاضي أن يحرص على تجنب تطوير علاقات وثيقة مع المتقاضين المترددين بشكل متكرر على المحكمة - مثل موظفي الإدارات العمومية وموظفي الشرطة- في المحكمة التي يحكم فيها القاضي عادة، إذا كانت هذه العلاقات يمكن أن تميل إلى خلق مظهر من التحيز أو ضرورة محتملة لتجريح القاضي في وقت لاحق. وخلال اتخاذ القرار، من المناسب للقاضي أن يأخذ بعين الاعتبار الوثيرة التي يمثل فيها المسؤول أمامه وطبيعة ودرجة التواصل الاجتماعي للقاضي وثقافة الوسط القانوني الذي يحكم فيه.

العلاقات مع العائلة والأصدقاء

إن عائلة القاضي وأصدقائه والزملاء الاجتماعيين والمدنيين والمهنيين الذين يرتبط بهم بانتظام، يتواصلون معه بشأن أمور ذات اهتمام مشترك ويتقاسمون الثقة المتبادلة وهم في وضع يؤهلهم للتأثير غير السليم على القاضي في أدائه لوظائفه القضائية. وقد يسعون إلى القيام بذلك لحسابهم الخاص أو كوسطاء للمتقاضين والمحامين من أجل التأثير على القاضي، لهذا سيحتاج القاضي إلى الحرص خصوصا على ألا يتأثر سلوكه أو قراره القضائي، عن وعي منه، بهذه العلاقات.

بحيث سيُطلب من القاضي أن يجرح نفسه في قضية يشارك فيها أي فرد من أفراد أسرته (بما في ذلك خطيب أو خطيبة) بصفته محاميا. وإذا تبين بعد قرار المحكمة بأن القاضي أو أحد أفراد عائلته أو شخص آخر تربطه علاقة مالية بالقاضي ومن المرجح أن يستفيد مالياً، فليس للقاضي بديل آنذاك سوى الانسحاب من القضية. لذلك، من الضروري أن يكون القاضي واعيا دائمًا بمصالحه المالية والشخصية وكذلك مصالح أسرته، بحيث أن مصطلح «المالية» يتضمن علاقات مثل منفذ الوصية والقيم والوصي والولي.

استخدام إقامة القاضي من قبل أحد المحامين

إنه من غير اللائق كليًا أن يسمح القاضي لمحامٍ ما (بما في ذلك زوجته) باستخدام مقر إقامته لمقابلة الزبناء أو محامين آخرين في إطار ممارسة المهنة القانونيةً لهذا المحامي، إذ عندما يكون زوج القاضي أو أي عضو آخر من عائلته محاميًا، يجب على القاضي عدم مشاركة خط هاتفي منزلي مع الممارسة القانونية لهذا الشخص لأن القيام بذلك يمكن أن يؤدي إلى إعطاء انطباع بأن القاضي يمارس أيضًا القانون ومن المحتمل أن يكون اتصالات غير مقصود من طرف واحد.

الملحق رقم ذ.3

دراسة الحالة رقم 1

العلاقات الاجتماعية

طورت قاضية، خلال سنوات دراستها، علاقات صداقة وثيقة مع فتاتين أخريين في المدرسة التي كانت تدرس فيها، حيث أمضت الثلاثة كل وقت فراغهن معا وزرن منازل بعضهن البعض وذهبن في إجازة مع عائلات بعضهن البعض، كما أن اثنتين من الفتيات الأخريات يعملن الآن محاميات يمارسن قانون الأعمال ويعملن بمكاتب محاماة مختلفة، بحيث أن واحدة في شركة كبيرة متعددة الجنسيات والأخرى في شركة صغيرة تهتم فقط بقانون الضرائب. وفيما المحامية التي تعمل في شركة الضرائب لم تحضر المحكمة أبدا، فإن أحد شركائها الآخرين غالباً ما يحضر إلى المحكمة ليدافع عن رجال الأعمال المتهمين بانتهاك القانون الضريبي. هل ينبغي للقاضية أن تستمع في قضايا الشركة الكبيرة متعددة الجنسيات؟ أم في قضايا الشركة الصغيرة؟

اتبع الخطوات الأربعة للإطار التحليلي للوصول إلى الإجابة المرجوة.

استنادا إلى التعليقات على مبادئ Bangalore (الفقرة 120)، فإن الاختبار المتعلق بالحفاظ على العلاقات الاجتماعية مع المحاميتين هو معرفة ما إذا كانت العلاقة الاجتماعية ستقف حاجزا أمام الاضطلاع بالمسؤوليات القضائية وما إذا كان أحد الملاحظين، غير المهتمين والمطلعين تماماً على طبيعة العلاقة، قد يكون له شكون معقولة حول مدى إقامة العدل، كما أن هناك أيضًا قلق من أن تتلقى القاضية معلومات حول قضية تبت أو ستبت فيها. ومن جهة أخرى، يجب ألا يُطلب من القضاة قطع جميع علاقاتهم مع جميع أصدقائهم في المجتمع القانوني. وفي نازلة الحال، تبقى العلاقة مع المحامية في الشركة الكبيرة أقل جدلا، أما في حالة المحامية في الشركة الصغيرة، فإن إحدى الطرق للتخفيف من المخاوف هي الحرص على أن يكون أي تواصل بينهما يهم الغير (غير موضوع القضية).

دراسة الحالة رقم 2

الأنشطة التجارية لأفراد الأسرة

زوج إحدى القاضيات قام بإنشاء شركة جديدة تتطلب منه اقتراض مبلغ كبير من المال وبعدما عاد إلى المنزل مساء أحد الأيام، أعلن بأن بنك ABC وافق على منحه قرضا بسعر فائدة أقل بقليل من سعر الفائدة في السوق المفروض على مثل هذه القروض، علما أن بنك ABC هو أحد المتقاضين المترديين باستمرار على المحكمة

والقاضية واحدة من أكثر القضاة خبرة في المسائل التجارية؛ وبالتالي يتم في كثير من الأحيان تعيينها للقضايا التي يكون فيه بنك ABC طرفا.

اتبع الخطوات الأربعة للإطار التحليلي للوصول إلى الإجابة المرجوة.

إن أنشطة أفراد الأسرة معقدة، ليبقى السؤال المطروح في هذه الحالة هو معرفة ما إذا كان سعر الفائدة التفضيلي قد منح للزوج بسبب موقف زوجته؟ إذ تنص الفقرة 69 من التعليقات على مبادئ بنغالور توصي القضاة بعدم تشجيع أفراد عائلاتهم على المشاركة في المعاملات التي قد ينظر إليها على أنها محاولة للتأثير على مهام القاضي.

دراسة الحالة رقم 3

قبول الهدايا

خرج قاض لتناول العشاء مع عائلته في إحدى الليالي فطلب الحساب من النادل فرد هذا الأخير بأنه قد تم دفع الحساب من قبل عضو بارز في المجتمع القانوني، كان يجلس على طاولة في الصالة، إلا أن القاضي ذهب إلى المحامي ليشكره فقال له المحامي «أعلم ما مدى صعوبة القضية، لأن أحد المحامين صديق مقرب وأنت تستحق بالتأكيد عشاء مريحا »، ثم غمز المحامي للقاضي.

فهل قام القضاة بإعداد وتقديم ما سيقولونه للمحامي رداً على ما قاله للقاضي في المطعم؟

هذه الحالة هي حالة واضحة حيث يجب على القاضي رفض الهدية. كما يجب أن يقوم الطلبة بلعب دور حيث يتناوبون في لعب القاضي والتواصل مع المحامي بخصوص رفض عرضه السخي بدفع ثمن العشاء.

حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع

لا يتخلى القاضي بمجرد تعيينه عن الحق في حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع الذي يتمتع به الأعضاء الآخرون داخل المجتمع، كما لا يتخلى عن المعتقدات السياسية السابقة ولا يتوقف عن أي اهتمام بالقضايا السياسية. ومع ذلك، يبقى تقييد ذلك أمر ضروري للحفاظ على ثقة العموم في نزاهة القضاء واستقلاله. ومن أجل تحديد الحد المناسب لمشاركة السلطة القضائية في النقاش العام، هناك اعتباران أساسيان: الأول هو معرفة ما إذا كان تدخل القاضي يمكن أن يقوض بشكل معقول الثقة في نزاهته، أما الثاني فهو معرفة ما إذا كان هذا الانخراط قد يعرض القاضي دون داعٍ للهجوم السياسي أو أن يجعله يتعارض مع وقار المنصب القضائي. وإذا كان الأمر كذلك، يجب على القاضي أنً يتجنب هذه المشاركة أو الانخراط.

فالسبب واضح، بحيث إن جوهر كونك قاضياً يكمن في القدرة على التعامل مع المشاكل المختلفة المتنازع بشأنها والتعامل معها بطريقة موضوعية وقضائية، كما أنه من المهم بنفس القدر أن ينظر العموم إلى القاضي على أنه يسلك نهجاً مستقلا، غير متحيز، نزيه، منفتح ومنسق، الأمر الذي يبقى هو السمة المميزة للقاضي. وفي حال دخل القاضي

في الساحة السياسية وشارك في النقاشات العمومية، إما من خلال التعبير عن آراء حول مواضيع مثيرة للجدل أو من خلال الدخول في خلافات مع شخصيات عمومية داخل المجتمع أو انتقاد الحكومة علناً، فلن يتم النظر إلى القاضي على أنه يتصرف بشكل قضائي عندما يرأس الجلسة كقاض ويبت في النزاعات التي تهم المواضيع التي أعرب القاضي عن رأيه فيها علنا، أو ربما الأهم من ذلك، عندما تكون الشخصيات العامة أو الإدارات الحكومية التي انتقدها القاضي في السابق علنا هي أطراف أو خصوم أو حتى شهود في الحالات التي يكون فيها هو من يبت في القضية.

دراسة الحالة رقم 4

المشاركة في مناقشة عمومية

في الجامعة، قبل الولوج إلى كلية الحقوق، كان القاضي عضوًا في نادي العلوم والتكنولوجيا، بحيث كان يهتم بشكل خاص بالتقنيات الناشئة والذكاء الاصطناعي. ومنذ أن أصبح قاضيا، لا زال يواصل القراءة حول هذا الموضوع وحضور محاضرات تهدف إلى زيادة الوعي العام بإمكانيات الذكاء الاصطناعي.

وحالياً، ثمة نقاش حيوي في إحدى الصحف حول ما إذا كان ينبغي استخدام المزيد من الذكاء الاصطناعي في المعدات الطبية أو استبدال أو تكميل مهارات الطبيب بشكل أساسي. في حين، يرى القاضي بأنه من المهم تشجيع المزيد من استخدام الذكاء الاصطناعي لزيادة فرص ولوج جميع المواطنين لعلاجات طبية ذات جودة لجميع المواطنين، حيث يود أن يرسل رسالة إلى الصحيفة، على أمل أن أفكاره ستثير المزيد من النقاش. فهل يجب على القاضي فعل ذلك؟

اتبع الخطوات الأربعة للإطار التحليلي للوصول إلى الإجابة المرجوة.

لا يتنازل القضاة عن جميع الحقوق المرتبطة بالحرية والتعبير وتكوين الجمعيات والتجمع التي يتمتع بها عامة الناس، ومع ذلك يجب ممارسة بعض القيود. فحسب التعليق، هناك اعتباران يجب أخذهما بعين الاعتبار هما: ما إذا كان تدخل القاضي يمكن أن يقوض بشكل معقول الثقة التي يضعهما عامة الناس في نزاهته؛ وما إذا كانت المشاركة يمكن أن تعرض القاضي دون داعٍ للهجمات السياسية أو تمس بسمعة المنصب القضائي. وبالإضافة

إلى ذلك، يجب ألا يشارك القضاة في الجدل العمومي، بحيث يجب أن يُعتبر القضاة على أنهم أناس محايدون ومنفتحون وعادلون، أما الدخول في نقاش عام فمن شأنه أن يثير تساؤلات حول ما إذا كان القاضي يمكن أن يكون محايدا عند ممارسة لمهامه القضائية.

هناك استثناءات لهذا الحذر، بحيث يجوز للقضاة المشاركة في مناقشة حول القانون لأسباب تعليمية ولكن يجب توخي الحذر مرة أخرى من عدم المشاركة في النقاش حول مشاريع القوانين الأخرى عوض مناقشة الآثار العملية وليس الأسباب السياسة العامة وراء التشريع. ونادراً ما يشعر القضاة بأن عليهم واجبًا أخلاقيًا فيما يخص التعبير ولكن يجب عليهم بعد ذلك تجريح أنفسهم إذا تم عرض القضية أمام المحكمة.

الاستخدام غير السليم لهيبة المنصب القضائي

هناك قاض يسئ استعمال السلطة عندما يستغل منصبه القضائي لتحقيق مكاسب شخصية أو زجرية، بحيث يجب على القاضي أن يتجنب أي نشاط يشير إلى أن قراراته تتأثر بالمصالح الشخصية أو المحسوبية، لأن إساءة استخدام السلطة ينتهك بعمق ثقة العموم في القضاء، لذا ينبغي على القاضي أن يميز بين الاستخدام السليم وغير السليم لهيبة المنصب القضائي، إذ من غير المناسب للقاضي استخدام أو محاولة استخدام مكانته للحصول على ميزة شخصية أو معاملة تفضيلية من أي نوع. فعلى سبيل المثال، لا يجوز للقاضي استخدام الأوراق ذات الرأسية القانونية للحصول على ميزة تهم إدارة أعماله الشخصية، كما لا يجوز له أن يستخدم منصبه القضائي في محاولة، أو ما يمكن اعتباره محاولة معقولة، تخليص نفسه من الصعوبات القانونية أو البيروقراطية. وإذا تم توقيفه من أجل مخالفة مرورية مزعومة، يجب على القاضي عدم تقديم هويته القضائية للضابط المسؤول عن تطبيق القانون. فالقاضي الذي يتصل بالوكيل للاستفسار «عما إذا كان هناك أي شيء يمكن القيام به» بشأن المحضر الذي تم إرساله إلى كتابة ضبط المحكمة بسبب مخالفات مرورية يعطي مظهرًا غير لائق عن القضاء، حتى لو لم يتم استخدام أي محاولة لاستخدام المنصب القضائي للتأثير على نتيجة القضية.

إن القاضي لا يحتاج إلى إخفاء حقيقة شغل منصبه القضائي، لكن يجب عليه أن يتجنب أي انطباع بأنه يستخدم منصبه القضائي للحصول على شكل من أشكال المعاملة التفضيلية؛ فعلى سبيل المثال، إذا تم اعتقال ابن أو ابنة، سيخضع القاضي لنفس المشاعر الإنسانية مثل أي والد آخر ويحق له كوالد التحرك جراء أية معاملة غير عادلة اتجاه أبنائه، لكن إذا قام القاضي، مباشرة أو من خلال الوسطاء، بالاتصال بالمسؤولين عن تطبيق القانون وهو يشير إلى منصبه كقاضٍ، طالبا منهم بأن تتم معاقبة الشرطي الذي قام باعتقال ابنه، فسيصبح الخط الفاصل بين الوالد والقاضي غير واضح. في حين يحق للقاضي، بصفته أحد الوالدين، تقديم المساعدة الأبوية لابنه أو ابنته وله الحق في اتخاذ إجراءات قانونية لحماية مصالح الطفل ولا يحق له القيام بأي سلوك قد لا يكون متاحًا للوالد الذي لا يشغل المنصب القضائي. ويعتبر استخدام المنصب القضائي في محاولة للتأثير على الموظفين العموميين الآخرين أثناء أدائهم واجباتهم القانونية بمثابة تجاوز خط الحماية والشفاعة الأبوية المعقولة إلى شطط في استخدام هيبة المنصب القضائي.

استعمال الأدوات المكتبية القضائية

لا ينبغي استخدام الأدوات المكتبية القضائية بطريقة تشكل قد يؤدي إلى إساءة استخدام هيبة المنصب القضائي، بحيث أن الأدوات المكتبية القضائية مخصصة بشكل عام للاستخدام عندما يرغب القاضي في الكتابة بصفة رسمية وبالتالي ينبغي الحذر عند استخدامها لأغراض الكتابة بصفة خاصة. فعلى سبيل المثال، لن يكون هناك أي اعتراض على إرسال ملاحظة «شكر» بعد مناسبة اجتماعية باستخدام هذه الأدوات المكتبية، لكن سيكون من غير المناسب استخدام الأدوات المكتبية القضائية إذا كان هناك تصور معقول بأن القاضي يسعى إلى لفت الانتباه إلى مكانته كقاض من أجل التأثير على متلقي الرسالة؛ على سبيل المثال، عندما يكتب القاضي لكي يشتكي بخصوص مطالبة متنازع عليها بخصوص بوليصة للتأمين.

رسالة توصية

ليس هناك اعتراض على القاضي الذي يقدم رسالة توصية، لكن يجب أن يتوخي الحذر، بحيث يجب احترام التوجيهات التالية:

1. يجب ألا يكتب القاضي رسالة توصية لشخص لا يعرفه؛

2. يجوز للقاضي كتابة رسالة توصية إذا كانت الرسالة المراد كتابتها تندرج في سياق العمل المعتاد (مثال: موظف في المحكمة يسعى للحصول على مرجع فيما يتعلق بأعماله السابقة)، حيث يجب أن تتضمن الرسالة تصريحا بالمصدر ومدى معرفة القاضي الشخصية بالشخص المعني ويجب أن يتم توجيهها وإرسالها بالبريد مباشرة إلى الشخص أو المنظمة التي تُوجه إليها المعلومات المكتوبة فيها. وفي حالة الموظف الشخصي للقاضي، مثل كاتب قضائي يبحث عن عمل آخر، يمكن كتابة رسالة توصية عامة وتوجيهها إلى «من يهمه الأمر»؛

3. يجوز للقاضي كتابة رسالة توصية لشخص يعرفه شخصيا ولكن ليس مهنيا، مثل قريب أو صديق مقرب، إذا كان من النوع الذي عادة ما يطلب منه الكتابة كنتيجة لعلاقة شخصية.

القاضي كشاهد بصفته الشخصية

إن شهادة القاضي كشخصية معروفة تعصف بهيبة المنصب القضائي في متاهات المسطرة الذي يشهد فيه القاضي وقد يُساء فهمها على أنها شهادة رسمية. كذلك، عندما يقف القاضي كشاهد، فسيوضع المحامي الذي يمثل بانتظام أمامه بالمحكمة في موقف حرج وهو يستجوب القاضي، لذلك يجب على القاضي عدم التطوع للإدلاء بشهادة في المحكمة. وإذا طلب ذلك، يجب عليه أن يوافق فقط على القيام بذلك عندما يكون الرفض فيه ظلم واضح في حق الشخص الذي يبحث عن هذه الشهادة. ومع ذلك، هذا لا يمنح للقاضي امتياز رفض الشهادة ردا على استدعاء رسمي.

القاضي كمؤلف

عندما يكتب القاضي أو يساهم في منشور ما، سواء كان مرتبطًا أو غير مرتبط بالقانون، لا يجوز له السماح لأي شخص مرتبط بالنشر باستغلال منصبه القضائي. وفي العقود الخاصة بنشر كتاب القاضي، يجب على هذا الأخير الاحتفاظ بالسيطرة الكافية على الإعلانات لتجنب استغلال منصبه القضائي ويجب ألا يسمح للناشر بالثناء على إنجازاته القضائية أو، عندما يكون العمل غير مرتبط بالقانون، التأكيد على مكانته كقاضي.

دراسة الحالة رقم 5

رسالة توصية

غالبا ما يطلب من القضاة كتابة رسائل توصية لأشخاص ما. فما هي الاعتبارات التي يجب أخذها بعين الاعتبار أثناء تحديد ما إذا كان يجب الموافقة على كتابة مثل هذه الرسائل؟ هل هناك حدود لما يمكن للقاضي أن يقوله في الرسالة؟

بالنسبة لدراسة هذه الحالة، يجب أن يطلب من الطلبة صياغة قائمة من الاعتبارات من أجل اتخاذ قرار بشأن كتابة رسالة توصية.

[انظر المبادئ التوجيهية في ملاحظات المحاضرة]

دراسة الحالة رقم 6

قبول مكافئة شرفية

لقد طلب منك معهد الدراسات القانونية العليا أن تكتب مقالاً لنشرته الإخبارية مقابل حصولك على مكافئة بقيمة 800 دولار، بحيث يتم تمويل الأتعاب من قبل العديد من شركات المحاماة وبعضها لديها مكاتب فرعية في مدينتك وتمثل الشركات التي لديها دعاوى قضائية معروضة على المحكمة الخاصة بك. هل يجب عليك:

(أ) رفض طلب المقال؟

(ب) كتابة المقال وقبول الأتعاب ومواصلة الاستماع في القضايا التي تهم مكتب محاماة أو كثر من هذه المكاتب؟

(ت) إبلاغ الدفاع بمسألة استلامك للمبلغ الشرفي عندما تنتصب إحدى شركات المحاماة للدفاع في قضية معروضة أمامك؟

(ث) إبلاغ الدفاع بمسألة استلامك الأتعاب وتطلب منه إذا كانت الأطراف في الدعوى توافق على مواصلة استماعك في القضية المعروضة عليك؟

اتبع الخطوات الأربعة للإطار التحليلي للوصول إلى الإجابة المرجوة.

ينص مبدأ Bangalore 4.16 على أنه، شريطة أن يسمح القانون بذلك وتحت واجب الإفصاح القانوني، يجوز للقاضي الحصول على هدية رمزية أو جائزة أو منفعة، حسب الحالة والمناسبة التي تم تقديمها فيها، بشرط ألا يُفهم على نحو معقول أنه يؤثر على القاضي في الأداء من واجباته القضائية، كما تنص الفقرة 182 من التعليق على مبادئ بنغالور على أنه لا يمنع على القاضي قبول الأتعاب طالما كان التعويض معقولًا ويتناسب مع المهمة التي تم تنفيذها.

ومع ذلك، يجب على القاضي ضمان عدم وجود تضارب في المصالح، بحيث يجب ألا يثير مصدر الأتعاب أي سؤال عن التأثير غير المبرر أو عن قدرة القاضي على أن يكون محايدًا في التعامل مع القضايا المعروضة عليه. وفي هذه الحالة، فإن مصدر الأتعاب التي تلقاها يصير تساؤلات عدة لأن مصدر التمويل يشمل شركات المحاماة التي يكون زبنائها موضوع دعاوى قضائية في محكمة القاضي، إذ أن الخطر هنا مرتبط بما سيتم تصوره. فعلى الرغم من أن القاضي قد تلقى ما يمكن اعتباره مبلغًا معقولًا مقابل عمل غير مرتبط تمامًا بالدعاوى القضائية المعنية، إلا أن هناك خطر أن يتم النظر إلى القاضي على أنه قد أضعف قدرته على البت بشكل محايد في القضايا التي تشمل هذه الشركات.

وكما تمت الإشارة إليه في مبدأ Bangalore رقم 2.5، يجب على القاضي تجريح نفسه من أية قضية لا يكون فيها قادرا على البت بشكل محايد أو قد يظهر فيها لملاحظ معقول أن القاضي غير قادر على القيام بذلك. وبالتالي يجب على القضاة تجنب خلق الظروف التي تجبرهم على الانسحاب من دعاوى قضائية تشمل شركات المحاماة التي ساهمت في الأتعاب وتمثل للترافع أمام محكمة القاضي.

وإذا قرر القاضي الاستماع في قضية تتعلق بمكتب محاماة يشارك في المساهمة في الأتعاب التي تلقاها، هل ينبغي للقاضي الإفصاح عن استلامه للأتعاب للدفاع في القضية؟ بحيث تشير الفقرة 80 من التعليق على مبادئ بنغالور إلى أنه ينبغي على القاضي القيام بهذا الإفصاح ودعوة الأطراف إلى تقديم ملاحظاتهم في حال كان لديهم أي شك حول ما إذا كانت هناك أسباب تبرر التجريح. وعند تقديم الملاحظات، ينبغي للقاضي أن يشير إلى أن موافقة الأطراف ليست مطلوبة وإنما طلب مساعدتهم من أجل تحديد ما إذا كانت هناك أسباب تدعوا إلى التجريح. إذ في حالة وجود شك فعلي، فإن التجريح يكون في العادة هو الرد المفضل.

وتشير الفقرة 79 من التعليق بوضوح إلى أن موافقة الطرفين لن تبرر مواصلة القاضي الاستماع في قضية عندما يرى بأن التنحي (التجريح) هو الجواب الصحيح. ويشير التعليق أنه في بعض البلدان، يمكن أن يؤدي التنحي الرسمي والمبلغ بشكل قانوني من أي قضية تتعلق بالحياد إلى رفع الاعتراض فيما يخص الإفصاح المبني على أساس التجريح المحتمل.

سوء استخدام المعلومات السرية

قد يحصل القاضي، خلال أدائه لواجباته القضائية، على معلومات ذات قيمة تجارية أو غيرها غير متاحة للعموم، بحيث يجب عليه ألا يكشف أو يستخدم هذه المعلومات من أجل تحقيق مكاسب شخصية أو لأي غرض لا صلة له بالواجبات القضائية.

المشاركة في التكوين القانوني

يوجد القاضي في وضع فريد للمساهمة في تجويد القانون والنظام القانوني وإقامة العدل، سواء داخل أو خارج نطاق نفوذه القضائي، وقد تكون هذه المساهمات على شكل الحديث أو الكتابة أو التدريس أو المشاركة في أنشطة أخرى غير قضائية، بحيث يتم تشجيع القضاة القيام بمثل هذه الأنشطة، وذلك في حدود توفر الوقت لذلك، إذ بإمكان القاضي أن يساهم في التعليم القانوني والمهني من خلال تقديم المحاضرات والمشاركة في المؤتمرات والندوات وإقامة محاكمات صورية والتصرف كمراقب، كما يمكن له أيضًا المساهمة في الأدب القانوني كمؤلف أو محرر، لأن هذه الأنشطة المهنية التي يقوم بها القضاة تصب في المصلحة العامة ويجب تشجيعها. ومع ذلك، يجب على القاضي أن يشير إلى أن التعليقات التي يقوم بها في منتدى تعليمي لا يمكن أن تكون آراءَ استشارية أو الالتزام بموقف قانوني معين في مسطرة قضائية معينة. وإلى حين تقديم الأدلة والاستماع إلى الحجج، عند الاقتضاء، والانتهاء من البحوث، لا يمكن للقاضي أن يوازن بشكل متحيز بين الأدلة والحجج المتعارضة؛ ولا يمكنه كذلك تكوين رأي قضائي نهائي.

دراسة الحالة رقم 7

المشاركة في المبادرات التعليمية

طُلب من أحد القضاة أن يشارك في جلسة عامة خلال أحد اجتماعات هيئة المحامين لمناقشة قضية حديثة قررتها محكمة النقض، بحيث تترتب عنها آثار على الطريقة التي يبت بها القضاة في القضايا المتعلقة بحضانة الأطفال، ويبقى القرار مثير للجدل للغاية. فهل يجب أن يوافق القاضي على المشاركة في الجلسة العامة؟

اتبع الخطوات الأربعة للإطار التحليلي للوصول إلى الإجابة المرجوة.

يجب ألا يتردد القضاة في المشاركة في مبادرات التكوين القانوني، لأنهم يوجدون في موقع متميز للمساهمة في النقاش حول المبادئ القانوني، وتنص التعليقات إلى أنه في الوقت الذي يجب فيه تشجيع مثل هذا النشاط، على القضاة أن يحرصوا على الإشارة إلى أن التعليقات التي يتم القيام بها في المنتدى التعليمي لا يقصد منها أن تكون آراءً أو نصائح قانونية. هنا، يجب على القاضي أيضا تجنب أي تعليقات تنتقد قرار محكمة النقض، بحيث يمكنه التحدث عن الجوانب العملية للقرار وإبداء رأيه حول كيف يمكن تطبيق القرار. ومع ذلك، ينبغي للقاضي الإشارة إلى أنه لا ينبغي أن يتم تأويل التعليقات كإشارة على الكيفية التي قد يقرر بها القاضي في أي قضية تعرض عليه.

المثول أمام الهيئات الرسمية

يجوز للقاضي أن يمثل ويدلي بشهادة أمام هيئة رسمية، وذلك بالقدر الذي ستعتبر فيه الخبرة القضائية للقاضي بشكل عام على أنها توفر خبرة خاصة في مجال عمله. ويجوز للقاضي أن يمثل أمام الهيئات الحكومية في القضايا التي يحتمل أن يكون لها تأثير خاص عليه كمواطن خاص، مثل مقترحات تقسيم المناطق التي ستؤثر على الممتلكات العقارية أو المقترحات المتعلقة بتوفر الخدمات الصحية المحلية. كما يجب على القاضي أن يحرص، مع ذلك، على عدم استعمال هيبة المنصب القضائي من أجل الدفاع عن قضايا عامة التي لا يمتلك القاضي بشأنها أي اختصاص قضائي خاص.

الإشراف على لجنة للتحقيق

يُطلب من القضاة في كثير من الأحيان إجراء تحقيقات ورفع تقارير حول مسائل تعتبر ذات أهمية عامة أو تعتبر على أنها كذلك ولكنها تقع خارج نطاق نفوذ الجهاز القضائي. وعند النظر في مثل هذا الطلب، ينبغي على القاضي أن يفكر بعناية في الآثار المترتبة على استقلال القضاء في حال قبل المهمة، بحيث هناك أمثلة على تورط القضاة في جدل عمومي وانتقادهم وإحراجهم بعد نشر تقارير لجان التحقيق التي كانوا على رأسها. وبالتالي، ينبغي فحص البنود المرجعية والشروط الأخرى مثل الوقت والموارد بعناية من أجل تقييم مدى توافقها مع الوظيفة القضائية، مع الأخذ بعين الاعتبار أن مهمة لجنة التحقيق لا تنتمي إلى الجهاز القضائي بل إلى المجال التنفيذي، بحيث تشتمل هذه المهمة على البحث والتحقيق من معلومات الوقائع التنفيذية التي يمكن اتخاذ الإجراء المناسب بشأنها. إذ مثل هذه الخطوة قد تتضمن متابعات أمام المحاكم المدنية أو الجنائية ضد الأفراد الذين كانت تصرفاتهم موضوع تحقيقات اللجنة. ومثل جميع المساطر التنفيذية، قد تكون إجراءات ونتائج لجنة التحقيق، وكثيراً ما تكون كذلك، موضوع جدل عمومي.

المشاركة في الأنشطة المجتمعية

يجوز للقاضي بأن يشارك في مختلف أنواع المنظمات المجتمعية غير الربحية بأن يصبح عضوا في منظمة وفي المكتب المسير لها. ومن الأمثلة على ذلك المنظمات الخيرية والمجالس الجامعية والمدرسية والهيئات الدينية وجالس إدارة المستشفيات والأندية الاجتماعية والمنظمات الرياضية والمنظمات التي تدافع عن المصالح الثقافية أو الفنية. لكن، فيما يتعلق بهذه المشاركة، ينبغي مراعاة الأمور التالية:

(أ) لن يكون من المناسب أن يشارك القاضي في منظمة إذا كانت أهدافها سياسية أو إذا كانت أنشطتها من المحتمل أن تعرض القاضي للجدل العمومي أو إذا كان من المرجح أن تكون المنظمة متورطة بشكل منتظم أو متكرر في الدعاوى.

(ب) يجب على القاضي التأكد من أنها لا تتطلب الكثير من وقته.

(ت) يجب ألا يعمل القاضي كمستشار قانوني، إذ أن هذا لا يمنع القاضي من التعبير عن وجهة نظره، بصفته مجرد عضو في الهيئة المعنية، حول قضية قد تترتب عليها آثار قانونية؛ لكن يتعين عليه أن يشير إلى أنه لا يجب التعامل مع مثل هذه الآراء كنصيحة قانونية، بحيث يجب على الهيئة المعنية أن تطلب النصيحة القانونية بشكل رسمي.

(ث) لا يجوز للقاضي أن يشارك بصفة شخصية في أي أنشطة لجمع التبرعات أو أن يعيرها اسمه.

(ج) لا يجوز للقاضي أن يشارك شخصياً في طلب العضوية إذا كان من الممكن أن يُنظر إلى الطلب على أنه إجباري أو في الأساس كآلية لجمع الأموال.

لا يجوز للقاضي الاحتفاظ بعضوية أية منظمة تمارس التمييز المبالغ فيه على أساس العرق أو الجنس أو الدين أو الأصل الوطني، لأن مثل هذه العضوية تؤدي إلى إعطاء انطباع بأن نزاهة القاضي ضعيفة. فمسألة كون ممارسات منظمة ما تمييزية عادة ما تكون معقدة، إذ بشكل عام، يقال إن منظمة ما تمارس التمييز بشكل غير مبرر إذا استبعدت بشكل تعسفي من العضوية على أساس العرق أو الدين أو الجنس أو الأصل الوطني أو العرق أو الميولات الجنسية لهؤلاء الأفراد الذين قد يتم قبولهم بشكل أو بآخر.

تمثيل الدولة

يجوز للقاضي أن يمثل بلده أو الدولة أو منطقته المحلية في مناسبات احتفالية أو فيما يتعلق بالأنشطة التاريخية أو التعليمية أو الثقافية.

الأنشطة المالية

يجوز للقاضي مسك وإدارة الاستثمارات، بما في ذلك العقارات، والالتزام في أنشطة أخرى مدفوعة الأجر، لكن لا ينبغي أن يعمل كمسؤول أو مدير أو شريك نشيط أو مسير أو مستشار أو موظف في أي شركة أخرى بخلاف الشركة الممسوكة والمراقبة من قبل أعضاء عائلة القاضي، إلا أنه ينبغي تجنب مشاركة القاضي في شركة عائلية بشكل كامل، في الوقت الذي يبقى فيه هذا الأمر مسموح به، إذا كانت هذه المشاركة ستأخذ الكثير من وقته أو ينطوي على سوء استخدام الوظيفة القضائية أو إذا كان من المحتمل أن تمثل الشركة أمام محكمة القاضي. غير أنه من غير الملائم أن يعمل القاضي في مجلس إدارة مؤسسة تجارية، أي شركة ترتبط أهدافها بأرباح وهذا ينطبق على كل من الشركات العامة والخاصة، سواء كانت الإدارة التنفيذية أو غير التنفيذية أو إذا كانت بمقابل أم لا.

كما يجوز للقاضي أن يقوم بدور منفذ الوصية أو المسؤول أو الوصي أو الولي أو غيره فيما يخص أملاك التركة أو أمين أو ممثل لأحد أفراد العائلة أو الصديق المقرب إذا لم تتعارض هذه الخدمة مع الأداء السليم للواجبات القضائية، شريطة أن يفعل القاضي ذلك دون أجر. في حين أن القاضي وهو يتصرف بصفته ائتمانيا يخضع لنفس القيود المفروضة على الأنشطة المالية التي تنطبق على القاضي بصفته الشخصية.

ممارسة المحاماة

يجب على القاضي عدم ممارسة المحاماة أو تقديم المشورة القانونية، إلا أنه في حالة أفراد العائلة المقربين أو الأصدقاء المقربين، يجوز للقاضي تقديم المشورة الشخصية على أساس ودي وغير رسمي وبدون أجر ولكنه يوضح أنه يجب عدم معاملته على أنه مستشار قانوني وأن أي مشورة قانونية يجب أن تكون مطلوبة بشكل مهني.

وللقاضي الحق في حماية حقوقه ومصالحه، بما في ذلك عن طريق التقاضي في المحاكم. ومع ذلك، ينبغي أن يكون حذرا بشأن الانخراط في نزاع شخصي، لأن القاضي، بصفته أحد الخصوم، يخاطر بأن يبدو على أنه يستفيد من منصبه، وعلى العكس من ذلك، فإن مصداقيته تتأثر سلبًا من جانب الزملاء القضائيين.

ولا يجوز للقاضي أن يتصرف كحاكم أو وسيط أو يؤدي مهام قضائية بصفة خاصة، إلا إذا كان مصرحًا له بذلك بموجب القانون، كما يتم تقويض نزاهة القضاء عندما يستفيد القاضي من المنصب القضائي من خلال تقديم خدمات خصوصية من أجل حل نزاعات بهدف تحقيق مكاسب مالية كنشاط قضائي إضافي، إذ حتى في حالة تنفيذ هذه الخدمات دون مقابل، فقد تتداخل مع الأداء السليم للوظائف القضائية.

قبول الهدايا وغيره

لا ينبغي للقاضي (وأي فرد من أفراد أسرة القاضي) أن يطلب أو أن يقبل أي هدية أو هبة أو قرض أو خدمة

لها علاقة بأي شيء يتم القيام به أو سيتم القيام به أو تجاهله أو إغفاله من قبل القاضي فيما يتعلق بأداء الواجبات القضائية، إلا أن هذا الحظر لا يشمل:

(أ) الضيافة الاجتماعية العادية الشائعة في مجتمع القاضي والتي يتم توسيعها لغرض غير مهني من قبل شخص وليس شركة، وتقتصر على توفير عناصر متواضعة، مثل الطعام والمرطبات؛

(ب) عناصر ذات قيمة جوهرية صغيرة مخصصة فقط للعرض، مثل اللوحات والشهادات والجوائز وبطاقات الإهداءات؛

(ت) قروض من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى بشروط متاحة حسب عوامل غير الوضع القضائي؛

(ث) الفرص والمزايا، بما في ذلك الأسعار التفضيلية والخصومات التجارية، المتاحة على أساس عوامل أخرى غير الوضع القضائي؛

(ج) مكافآت وجوائز تمنح للمتنافسين في سحب عشوائي أو منافسات أو أحداث أخرى تكون مفتوحة للعموم ويتم منحها بناءً على عوامل غير الوضع القضائي؛

(ح) المنح الدراسية الممنوحة بنفس الشروط وعلى أساس نفس المعايير المطبقة على مقدمي الطلبات من غير القضاة؛

(خ) استرجاع أو إلغاء الرسوم الخاصة بالنفقات المتعلقة بالتنقل، بما في ذلك تكاليف النقل والإقامة والوجبات للقاضي وأقربائه، المرتبطة بحضوره لوظيفة أو نشاط يتم تكريسه لتطوير القانون والنظام القضائي أو من أجل إقامة العدل؛

(د) التعويض عن الأنشطة غير القضائية المشروعة.

في بعض الأحيان، يكون من الصعب رسم الخط الفاصل بين «الضيافة الاجتماعية العادية» ومحاولة غير لائقة للحصول على خدمة ما من القاضي. فالسياق مهم ولا يوجد عامل واحد قد يحدد ما إذا كان من المناسب أن يحضر القاضي إلى المناسبة المعنية، لأن السؤال الذي يجب طرحه هو معرفة ما إذا كان القبول سيؤثر سلبًا على استقلالية القاضي ونزاهته والالتزام باحترام القانون والحياد والكرامة أو أداء الواجبات القضائية في الوقت المناسب. فهل يجب أن يكون الآخرون: الشخص الذي يقوم بالتواصل الاجتماعي هو صديق قديم أو أحد معارفه؟ هل يتمتع الشخص بسمعة سيئة في المجتمع؟ هل الاجتماع كبير أم حميمي؟ هل هو عفوي أو مرتب مسبقاً؟ هل حضر أي شخص لقضية ما أمام القاضي؟ هل يحصل القاضي على منفعة غير مقدمة للآخرين؟

لا يُمنع على القاضي قبول مصاريف أو تكاليف التحدث بشرط أن يكون التعويض معقولًا ويتناسب مع المهمة المنجزة، ومع ذلك يجب على القاضي أن يضمن عدم حدوث أي تعارض في الأولويات. كما يجب على القاضي ألا يبدو وكأنه يستخدم منصبه القضائي لتحقيق مكاسب شخصية ولا يجب عليه أيضا أن يقضي وقتا طويلا خارج المحكمة من أجل الالتزام بالتحدث في مقابلة أو الكتابة مقابل التعويض. وبالإضافة إلى ذلك، يجب ألا يثير مصدر التعويض أي سؤال يتعلق بالتأثير غير المبرر أو بقدرة القاضي أو استعداده ليكون محايدًا.

الملحق رقم ج.1

المساواة

احترام التنوع في المجتمع

لطالما اعتبرت المعاملة العادلة والمتساوية خاصية أساسية لإقامة العدالة، بحيث أن المساواة طبقا للقانون ليست أساسية للعدالة فحسب، بل ترتبط ارتباطا وثيقا بنزاهة القضاء. فالقاضي الذي يصل، على سبيل المثال، إلى نتيجة صحيحة لكنه يتبنى صورا نمطية فإنه يقوم بذلك على حساب نزاهته سواء أكانت فعلية أم متصورة، بحيث لا ينبغي أن يتأثر بالمواقف القائمة على الصورة النمطية أو الأساطير أو الأحكام المسبقة. ولذلك، ينبغي على القاضي بذل كل الجهود لاحترام هذه المواقف وإثبات علمه بها وتصحيحها.

ويتعين على القاضي أن يكون على علم بالمواثيق الدولية والإقليمية التي تحظر التمييز ضد الفئات الضعيفة في المجتمع، مثل الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري لسنة 1965 والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لسنة 1979 والإعلان المتعلق بالقضاء على جميع أشكال التعصب والتمييز المبني على أساس الدين أو المعتقد لسنة 1981 وإعلان حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية أو دينية ولغوية لسنة 1992. كذلك، يجب على القاضي أن يقر بأن المادة 14 (1) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية تضمن بأن «جميع الأشخاص متساوون أمام المحاكم»، كما أن المادة 2 (1) من العهد والمادة 14 (1) تقران بحق كل شخص في محاكمة عادلة دون أي تمييز من أي نوع يتعلق بالعرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو المعتقدات السياسية أو غيرها من المعتقدات أو الأصل القومي أو الاجتماعي أو الوسائل المادية أو الحالة الاجتماعية أو ظروف أخرى. وقد تم تفسير عبارة «ظروف أخرى» على أنها تشمل، على سبيل المثال، الميولات الجنسية والإعاقة وحالة الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية. وبالتالي، فإن من واجب القاضي أداء المهام القضائية مع الاحترام الواجب لمبدأ المعاملة المتساوية للأطراف، من خلال تجنب أي تحيز وأي تمييز والحفاظ على التوازن بين الطرفين وضمان حصول كل منهما على جلسة استماع عادلة.

يجب أن يعامل المترددون على المحكمة بكرامة

القاضي هو الذي يحدد النبرة ويخلق بيئة ملائمة لمحاكمة عادلة خلال الجلسة، بحيث أن المعاملة غير المتساوية والمتفاوتة لمستخدمي المحاكم غير مقبولة، سواء أكانت حقيقية أم مجرد تصور، إذ يحق لكل من يمثل أمام المحكمة - المحامين والمتقاضين والشهود – بأن يعاملوا بطريقة تحترم كرامتهم. كما يجب على القاضي أن يحرص على حماية جميع هؤلاء الأشخاص من أن يلحقهم أي ضرر على أساس العرق أو الجنس أو الدين أو أي من الأسباب الأخرى غير المبررة. وبالتالي، يجب على القاضي تجنب التعليقات أو التعبيرات أو الإشارات أو

التصرفات التي يمكن تفسيرها على نحو معقول بأنها تظهر عدم إدراكه أو عدم احترامه لأي شخص كان. ومن الأمثلة على التعليقات التي ليست في محلها أو الإزدرائية المبنية على أساس الصور النمطية العنصرية أو الثقافية أو الجنسية أو غيرها من الصور النمطية الأخرى وغير ذلك من التصرفات التي تشير إلى أن الأشخاص أمام المحكمة لن يحظوا بالتقدير والاحترام على قدم المساواة. كما أن تعليقات القاضي حول الأصول العرقية، بما في ذلك أصول القاضي، هي أيضًا غير لائقة ومبهمة، بحيث يجب أن يكون القاضي حذراً بشكل خاص من أن تصريحاته لا تسيء إلى مجموعات الأقلية في المجتمع عن غير قصد.

ويجب على القاضي أن ينتبه إلى التعليقات التي ليست في محلها، التي يدلى بها المحامون وتنم عن التحيز أو العنصرية أو غير اللائقة، كما يمنع أيضًا الكلام أو الإشارات أو التصرفات التي يمكن تفسيرها بشكل معقول على أنها موافقة ضمنية على هذه التعليقات. وهذا لا يعني تقييدا للمرافعات السليمة أو الشهادة المقبولة، فعلى سبيل المثال، تؤخذ المسائل المتعلقة بالجنس أو العرق أو عوامل أخرى مماثلة بعين الاعتبار أمام المحكمة. وهذا يتماشى مع الواجب العام للقاضي بالاستماع بشكل منصف ولكن، عند الاقتضاء، ممارسة سيطرته الثابتة على المسطرة والتصرف بالحزم المناسب للحفاظ على جو الكرامة والمساواة والنظام في قاعة المحكمة.

يجب تخفيف الملاحظات القضائية بحذر وبمجاملة

يجب على القاضي ألا يقوم بملاحظات غير ملائمة ومهينة حول المتقاضين أو المحامين أو الأطراف أو الشهود، حيث أنه، عند إصدار الحكم على شخص مدان، على القاضي ألا يوجه ملاحظات مهينة إلى السجناء. ففيما يمثل القاضي بشكل صحيح إدانة المجتمع لجريمة خطيرة، ينبغي دائما التعبير عن ملاحظات القاضي بحذر وضبط للنفس وبمجاملة.

الملحق رقم ج.2

دراسة الحالة رقم 1

التعليقات النمطية من قبل المحامي

يستمع القاضي في قضية تتعلق بقانون الأسرة، إذ أنها تهم رعاية طفلين صغيرين جدًا، بحيث قدم محامي الأب العديد من الحجج حول خطر ترك الأطفال مع أمهم لأن الجميع يعرف أن المرأة لا تستطيع اتخاذ قرارات متزنة عقليا وأن قراراتها عادة ما تكون مشبعة بالاعتبارات العاطفية.

يتمثل التمرين إذن في جعل القضاة يكتبون مقدمة موجزة من فقرتين أو ثلاثة حول قرارهم، بحيث يشرحون للمتقاضين وللعموم بشكل عام بأن هذا النوع من التقديم النمطي ليس مقبولا، حيث ينص التعليق على مبادئ بنغالور في الفقرة 187، على أنه لا يجب للقضاة أنفسهم تبني السلوك النمطي وعليهم الالتزام بأن يطلعوا على المواثيق الدولية والوطنية التي تعزز المساواة. كما تنص الفقرة 191 على أن القضاة ملزمون أيضًا بالحرص على عدم مشاركة هؤلاء الذين يمثلون أمامهم في مثل هذا السلوك، وعندما يفعلون ذلك، فلتصحح هذا السلوك.

دراسة الحالة رقم 2

المساواة في معاملة المتقاضين

قاض ينظر في قضية تتعلق بطرفين ممثلين ذاتيًا، يعاني أحد الطرفين من إعاقة جسدية بحيث يستخدم العكازات ويجد صعوبة في الوقوف لفترات طويلة، فقام القاضي بدعوة هذا الطرف للجلوس أثناء تقديم حججه إلى المحكمة ولم يقم بدعوة الشخص المتقاضي الذي في صحة جيدة لفعل الشيء نفسه. هل تصرف القاضي بشكل مناسب؟

اتبع الخطوات الأربع للإطار التحليلي للوصول إلى الإجابة المرجوة.

يمكن أن تتعايش المساواة والحياد، بحيث يفرض مبدأ المساواة بأن يتخذ القضاة تدابير لضمان معاملة ملائمة لذوي الاحتياجات الخاصة من قبل المحكمة فيما يتطلب الحياد من القاضي أن يكون ويبدو غير متحيز إلى أحد الطرفين. وفي هذه الحالة، قد تكون الحجة هي أن القاضي لا يعامل الشخص غير المعاق بصورة عادلة لأنه كان قادرا على الوقوف، في حين فإن الحياد الحقيقي هو أن يعامل كلا الطرفين بشكل مهذب، لكنه يتعامل مع المتقاضي المعاق بشكل مختلف آخذا بعين الاعتبار إعاقته. فعلى القاضي الالتزام بتفسير الاختلاف لأولئك الموجودين في المحكمة للتأكد من أن الجميع يفهم أساس الاختلاف.

انظر أيضا الفقرة 212 من التعليق والتي تشير إلى أن القضاة مسؤولون عن النظام العام واللباقة داخل المحكمة.

الملحق رقم ح.1

الاختصاص والحرص

الالتزام الأساسي للقاضي

إن الواجب الرئيسي للقاضي هو أدائه لوظيفته القضائية على أحسن وجه، والتي تبقى عناصرها الرئيسية هي تفسير القانون وتطبيقه، لكن يجب على القاضي أن يدير الأمور ويقرر بنفسه. فالقاضي مسؤول عن إقامة العدل بفعالية في محكمته ويشمل ذلك إدارة القضايا، بما في ذلك البت السريع في القضايا وحفظ الملفات وإدارة الأموال والإشراف على موظفي المحكمة. ولذلك ينبغي للقاضي الحفاظ على الكفاءة المهنية في الإدارة القضائية وتيسير أداء المسؤوليات الإدارية لموظفي المحاكم.

الالتزام بالخضوع لتكوين قضائي

يمنح استقلال القضاء حقوقا للقاضي، لكنه يفرض أيضًا واجبات أخلاقية، بحيث تشمل هذه الأخيرة واجب أداء العمل القضائي بشكل مهني وبحرص. وهذا يعني أنه ينبغي أن يكون للقاضي قدرة مهنية كبيرة يتم اكتسابها والحفاظ عليها وتطويرها من خلال التكوين الذي يقع على عاتقه، بقدر ما هو حق، القيام به. فمن الضروري أن يتلقى القاضي تكوينا مفصلاً ومتعمقاً ومتنوعاً حتى يتمكن من أداء الواجبات القضائية بصورة مرضية. وقد تشمل المعرفة المطلوبة ليس فقط القانون الموضوعي والإجرائي، لكن أيضا تأثير القانون على الحياة الحقيقية، بحيث سيتم تعزيز الثقة التي يضعها المواطنون في النظام القضائي إذا كان للقاضي معرفة معمقة ومتنوعة تمتد إلى ما هو أبعد من مجال التقني للقانون إلى مجالات ذات أهمية اجتماعية هامة، بالإضافة إلى المهارات والفهم الشخصيين داخل قاعة الجلسة، وهي المهارات التي تمكن القاضي من إدارة القضايا والتعامل مع جميع الأشخاص المعنيين بشكل مناسب وحساس وهذا يشمل دورات مثل الحساسية لقضايا الجنس والميول الجنسي والإعاقة وما إلى ذلك. باختصار، التكوين أساسي للأداء الموضوعي والنزيه والكفء للمهام القضائية، بقدر ما هو أساسي لحماية القضاة من التأثيرات غير الملائمة.

أهمية القانون الدولي لحقوق الإنسان

في سياق التدويل المتزايد للمجتمعات وتزايد أهمية القانون الدولي في العلاقات بين الفرد والدولة، من الضروري ممارسة السلطات الموكلة إلى القاضي، ليس فقط وفقاً للقانون الداخلي ولكن أيضاً: إلى الحد الذي يسمح به القانون المحلي، طبقا لمبادئ القانون الدولي المعترف بها في المجتمعات الديمقراطية الحديثة. وأيا كانت طبيعة واجبات القاضي، لا يمكنه أن يتجاهل أو يدعي الجهل بالقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان، سواء أكان مستمدا من القانون الدولي العرفي أو المعاهدات الدولية السارية أو الاتفاقيات الإقليمية لحقوق الإنسان.

ومن أجل تعزيز هذا الجانب الأساسي لواجب القاضي، ينبغي إدراج دراسة قانون حقوق الإنسان في برامج التكوين الأساسي والتكوين المستمر المقترح للقضاة لاسيما فيما يخص التطبيق العملي لهذا القانون في العمل المنتظم للقاضي.

واجب البث في القضايا وفق آجال معقولة

إن البث بشكل سريع في القضايا المعروضة على المحكمة يتطلب من القاضي أن يكون دقيقا في الحضور إلى المحكمة والسرعة في البت في القضايا المعروضة والإصرار على أن يتعاون موظفو المحكمة والمتقاضون ومحاموهم مع القاضي لتحقيق هذه الغاية. وبما أن ساعات العمل غير النظامية أو غير الموجودة تسهم في التأخير وإعطاء انطباع سلبي عن المحاكم، يجب على القاضي أن يبت عادة في المحكمة في كل يوم عمل خلال الساعات التي ينص عليها القانون أو قواعد المحكمة لهذا الغرض.

يجب على القاضي إصدار أحكامه المحددة، مع الأخذ بالاعتبار طابع الاستعجال الذي قد تتسم به القضية والظروف الخاصة الأخرى، في أقرب وقت ممكن، مع الأخذ في الاعتبار طول أو تعقد القضية وغيرها من التزامات العمل، خصوصا أنه يجب أن يعلن القاضي عن أسباب القرار دون تأخير.

أهمية الشفافية

يجب على القاضي إنشاء آليات شفافة تسمح للمحامين والمتقاضين بتتبع المساطر القضائية.

واجب الحفاظ على النظام واللباقة في المحكمة.

يجب على القاضي اتخاذ تدابير معقولة من أجل تحقيق والحفاظ على مستوى النظام واللباقة اللازمة للإنجاز الجيد لأعمال المحكمة بطريقة منتظمة وعادلة، مع إعطاء المحامين والمتقاضين والعموم الضمانات الخاصة بهذا الانتظام والإنصاف، بحيث يشير «النظام» إلى مستوى الانتظام والحضارة اللازمين لضمان إنجاز أعمال المحكمة وفقًا للقواعد المنظمة لمسطرة. كما يشير «اللباقة» إلى جو الانتباه والجهود الحثيثة التي تشير للمشاركين والعموم بأن القضية المعروضة على المحكمة تحظى باهتمام جاد وعادل.

الصبر والكرامة والمجاملة من السمات الأساسية.

في المحكمة وفي الغرف، يجب على القاضي دائمًا أن يتصرف بمجاملة ويحترم كرامة جميع العاملين هناك، حيث يجب أن يعامل القاضي أيضا بمجاملة مماثلة من أولئك الذين يمثلون أمامه ومن موظفي المحكمة وغيرهم ممن يخضعون لسلطته أو مراقبته. ويجب أن يكون القاضي فوق العداوات الشخصية ويجب ألا يكون لديه تفضيل

في نقابة المحامين، بحيث أن التوبيخ غير المبرر للمحامي والعبارات المسيئة عن المتقاضين أو الشهود والنكات القاسية والسخرية والسلوك المتعجرف من قبل القاضي تقوض كلا من النظام واللباقة داخل المحكمة. فعندما يتدخل القاضي، يجب عليه الحرص على ألا تتأثر النزاهة وتصورها سلبًا بطريقة التدخل.

التوزيع العادل والمنصف للعمل

لا ينبغي أن يتأثر القاضي المسؤول عن توزيع القضايا برغبات أي طرف في قضية أو أي شخص معني بنتيجة القضية، إذ مثل هذا التوزيع يمكن، على سبيل المثال، أن يتم عن طريق السحب العشوائي أو نظام للتوزيع الآلي وفقا للترتيب الأبجدي أو نظام مماثل. ولا يجوز سحب القضية من قاض معين دون أسباب وجيهة، مثل المرض الخطير أو تضارب المصالح، بحيث يجب أن تحدد أسباب وإجراءات السحب بنص القانون أو طبقا لقواعد المحكمة ولا يجوز أن يتأثر بأي مصلحة للسلطة التنفيذية.

سوء استخدام موظفي المحكمة

إن الاستخدام غير الملائم لموظفي المحكمة هو إساءة استخدام السلطة القضائية التي تضع الموظف في وضع صعب للغاية، بحيث لا ينبغي توجيه موظفي المحكمة لأداء خدمات شخصية غير لائقة وبشكل مفرط لقاض، تتجاوز الأمور الصغيرة التي تتماشى مع الاتفاقيات المحددة.

الملحق رقم ح.2

دراسة الحالة رقم 1

تأجيل القضايا لأسباب شخصية

قام أحد القضاة بتأجيل القضية من أجل استراحة الغذاء. وخلال الاستراحة، تلقى مكالمة من زوجته بأن ابنهما البالغ من العمر 10 سنوات قد نقل إلى المستشفى مصابًا بكسر في الذراع نتيجة لحادث سيئ في ملعب كرة القدم، بحيث تقول زوجته إن الابن بخير وأنهم سيغادرون المستشفى قريباً للعودة إلى بيوتهم، كما تقول إنه لا يوجد سبب لعودة القاضي إلى منزله حيث من المحتمل أن يذهب ابنهما للنوم. بعدها، يتصل القاضي فوراً بكاتب ضبط المحكمة ويقول إنه لن يحضر لبقية اليوم شارحا السبب. فهل تصرف القاضي بشكل ملائم؟

اتبع الخطوات الأربع للإطار التحليلي للوصول إلى النتيجة المرجوة.

يقر التعليق على مبادئ Bangalore بالمسؤولية التي يتحملها القضاة اتجاه أسرهم وكذلك عملهم كقضاة، بحيث على الرغم من أن القاضي يجب أن يكون مجتهدا في القيام بعمله، إلا أنه يتعين عليه أن يوازن بينها وبين الاهتمام بمسؤوليات الأسرة (الفقرة 144). كما يجب على القاضي أيضًا أن يأخذ وقتًا بعيدًا عن الوظيفة لينتعش ويصبح نشيطا.

دراسة الحالة رقم 2

أن يلعب الدور

المشهد هو غرفة جلوس القضاة: تلقى أحد القضاة بريد الإلكتروني من قبل رئيس المحكمة يدعو فيه جميع القضاة إلى عرض بعد العمل سيلقيه مدير عيادة لفائدة الناجين من العنف العائلي والاعتداء الجنسي.

اطلب من القضاة تطوير الحجج المؤيدة والمعارضة لحضور القضاة إلى هذا العرض.

كما تمت الإشارة في المبدأ 1-1، يجب أن يكون القاضي وأن يُنظر إليه على أنه يبت على أساس الوقائع والقانون دون أية تأثيرات أو ضغوط خارجية، سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة. وكما تشير التعليقات على مبادئ Bangalore في الفقرة 26 (ج)، يجب ألا تكون القوة الخارجية في وضع يسمح لها بالتدخل مباشرة وعلى الفور في القضايا المرتبطة بالوظيفة القضائية. كما تشير الفقرة 27 من التعليق إلى أن الثقة في السلطة القضائية تتآكل

إذا تم النظر إلى اتخاذ القرارات القضائية على أنها تخضع لتأثيرات خارجية غير ملائمة، بحيث يجب على القضاة ألا يعطوا انطباعا بأن قراراتهم تتأثر بمثل هذه التأثيرات. وتشير الفقرة 30 إلى أنه من الصعب الموازنة بين ضرورة حماية نزاهة العملية القضائية وفتح باب النقاش حول قضايا المصلحة العامة. كذلك، التواصل مع مجتمع ما والمشاكل التي يواجهها أمر لا مفر منه، بحيث لا يجب للقاضي «أن يكون منغلقا بإحكام» (الفقرة 32).

فالقضاة ملزمون بفهم سياق الأفراد الذين يمثلون أمامهم والسؤال هو معرفة ما إذا كانت المعلومات المقدمة إلى القضاة خالية من أي معارضة وتقدم ببساطة معلومات عن السياق الاجتماعي للأشخاص ضحايا العنف المنزلي والاعتداء الجنسي. كما يحتاج القضاة أيضاً إلى أن يتذكر أنه، عند البت في القضايا، يجب أن يعتمد الحكم على أساس الأدلة والقانون.